مؤقت



# مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

## الجلسة ٣٩٥٤

الأربعاء، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، الساعة ٠٠/٩
نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد بو علاي | (البحرين) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد لافروف |
| | البرازيل | السيد أموريم |
| | البرتغال | السيد مونتيرو |
| | سلوفينيا | السيد تورك |
| | السويد | السيد دالغرن |
| | الصين | السيد تشن هواصن |
| | غابون | السيد إسونغي |
| | غامبيا | السيد جاغني |
| | فرنسا | السيد ديجاميه |
| | كوستاريكا | السيد نيهاوس |
| | كينيا | السيدة أوديرا |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير جيرمي غرينستوك |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد بيرلي |
| | اليابان | السيد كونيشي |

## جدول الأعمال

صون السلم والأمن وبناء السلم بعد انتهاء الصراع

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٠.

**إقرار جدول الأعمال**

**الرئيس**: يتذكر أعضاء مجلس الأمن، لا ريب، أنهم اتفقوا في المشاورات السابقة للمجلس على موعد وجدول أعمال هذه الجلسة لمجلس الأمن.

**أقر جدول الأعمال.**

**صون السلم والأمن وبناء السلم بعد انتهاء الصراع**

**الرئيس**: أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، واستراليا، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وباكستان، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وتونس، وجامايكا، والجزائر، وجمهورية كوريا، وسلوفاكيا، والسودان، وكرواتيا، وكندا، وماليزيا، ومصر، ومنغوليا، وموزامبيق، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، والهند، يطلبون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين للمشاركة في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

**لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.**

**بدعوة من الرئيس شغل السيد بتريللا (الأرجنتين) والسيد ونسلي (استراليا) والسيد ويبيسونو (إندونيسيا) والسيد يلتشنكو (أوكرانيا) والسيد كمال (باكستان) والسيد شودهوري (بنغلاديش) والسيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) والسيد حشاني (تونس) والآنسة دورانت (جامايكا) والسيد بو علي (الجزائر) والسيد لي سي - يونغ (جمهورية كوريا) والسيد فارسو (سلوفاكيا) والسيد عروة (السودان) والسيد سيمونوفيتش (كرواتيا) والسيد فاولر (كندا) والسيد هسمي (ماليزيا) والسيد العربي (مصر) والسيد إنخسيخان (منغوليا) والسيد دوس سانتوس (موزامبيق) والسيد كولبي (النرويج) والسيد سوشاريبا (النمسا) والسيد غمباري (نيجيريا) والسيد شارما (الهند)، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.**

**الرئيس**: يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. ويعقد مجلس الأمن هذه الجلسة وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

**السيد تشن هواصن** (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يقدر الوفد الصيني عالي التقدير هذه الجلسة العلنية التي تعقد تحت رئاستكم، سيدي الرئيس. إن صون السلم والأمن الدوليين هو المسؤولية السامية التي عهد بها إلى مجلس الأمن ميثاق الأمم المتحدة وكذلك الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبالتالي، فمن المفيد إلى أقصى حد أن يستمع المجلس إلى آراء الدول الأعضاء بشأن المسائل المبدئية الرئيسية المتصلة بالسلم والأمن الدوليين.

يمر العالم بتغيرات عميقة عند نهاية هذا القرن. وقد أصبحت الرغبة في السلام والاستقرار والتنمية تفاهما مشتركا ومسعى عاما لجميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة. وفي المناطق التي لا تزال فيها الصراعات مستمرة، مثل أفريقيا ووسط آسيا بصفة خاصة، أصبح هدف وضع حد للصراعات في وقت مبكر من أجل تهيئة بيئة آمنة مؤاتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، يتصدر أولويات المجتمع الدولي، مما يتطلب الدعم والمساعدة الجادين من الأمم المتحدة. ومسؤولية المجلس الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين مسؤولية لا يمكن التنصل منها ولا الاستغناء عنها.

واليوم، يود الوفد الصيني أن يكرر التأكيد بصفة خاصة على ضرورة أن يستجيب المجلس على نحو بناء للنداءات المتكررة التي توجهها إليه البلدان الأفريقية، وأن يترجم اهتمامه بالقضايا الأفريقية إلى أعمال ملموسة وينبغي للمجلس أن يضطلع بدور بناء على وجه الخصوص فيما يتعلق بمسائل الصومال وسيراليون ومنطقة البحيرات الكبرى وما إليها. وعليه أن ينظر بعين الاعتبار الجاد إلى طلبات أفريقيا المعقولة، وأن يساعد الجهود الأفريقية وينسق معها على نحو فعال، وأن يقدم الدعم النشط للمنظمات الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الافريقية، التي تحتاج إلى رأس المال والخبرة الفنية.

وفي السنوات الأخيرة، أصبح المجلس أكثر - وليس أقل - تدخلا في الصراعات الداخلية في بعض البلدان. والوفد الصيني يرى دوما أن من الضروري أن يتقيد المجلس تقيدا صارما بمقاصد ومبادئ الميثاق، وأن يتصرف بناء على موافقة أو طلب البلد المعني، وأن

يبذل كل جهده للمساعدة في حل الصراعات بالوسائل السلمية. ذلك أننا لا نؤيد التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد تحت ذريعة تخفيف الأزمات الإنسانية، أو اللجوء المتكرر إلى التهديدات أو التدخلات العسكرية استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق.

ويود وفد الصين أن يؤكد هنا على ضرورة أن تكون جميع الإجراءات العسكرية المتعددة الجنسيات التي يأذن بها مجلس الأمن متسقة بشكل دقيق مع المعايير التي يحددها المجلس، وعلى ضرورة توحيد معايير آلية الوفاء بالمسؤوليات تجاه المجلس من حيث تقديم التقارير إلى المجلس وقبول توجيهاته السياسية. إن الصين تعارض بقوة أي تصرف نابع من سياسات القوة، يلجأ فيه بشكل انفرادي إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية مع تخطي المجلس. ونرى أن مثل هذا التصرف ينتهك القانون الدولي والمعايير التي تنظم العلاقات الدولية، ويمثل في حد ذاته تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

إن صون السلم وتوطيده بعد انتهاء الصراع يتطلبان جهودا جبارة. وفي المناطق التي انتهت فيها الحروب لتوها يصبح الدعم والمساعدة الفعالان من المجتمع الدولي ضروريين، لأن الهياكل السياسية والأمنية في تلك المناطق تكون هشة آنذاك ويكون اقتصادها الاجتماعي قد تعرض لضرر شديد. وتؤيد الصين المشاركة النشطة لمنظومة الأمم المتحدة في جهود توطيد السلام وبناء السلام في المناطق التي انتهت فيها الصراعات. ونود أن نتقدم بالملاحظات الثلاث التالية في هذا الصدد.

أولا، ينبغي إيلاء انتباه متساوٍ إلى جميع المناطق التي خرجت لتوها من صراعات. وقد لاحظنا مع القلق أن بعض القضايا الساخنة أصبحت مركزا للاهتمام، بينما فتر الاهتمام بالبعض الآخر بشكل غير منصف. ونلاحظ أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم لا تزال متواجدة في الميدان في بعض الأماكن التي لم تعد تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وفي الوقت ذاته نجد أماكن أخرى، مثل أفريقيا، تعاني من أوضاع إنسانية واقتصادية أكثر قسوة بكثير، وتواجه شتى الصعوبات في الحصول على المساعدات المالية واجتذاب تدخل الأمم المتحدة. والوفد الصيني يدعو إلى القضاء على ممارسات المعايير المزدوجة هذه في تقديم المساعدة بعد انتهاء الصراع.

ثانيا، في عملية توطيد السلم في مناطق ما بعد الصراع، ينبغي مواءمة الجهود الدولية مع إرادة البلد المعني. ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يتدخل إلا على أساس الالتزام بصون سيادة البلد المعني وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. وينبغي احترام طريق التنمية الذي يختاره شعب البلد المعني. وينبغي مراعاة أكثر احتياجات البلد المعني إلحاحا، أي الأموال والمساعدة التقنية، التي تمس حاجته إليها في جهوده للتعمير والتنمية. إن الصين تعارض دوما ربط المساعدة بشروط سياسية، بل وتعارض بقوة أكبر استغلال المشاركة في بناء السلم بعد انتهاء الصراع في تعزيز نظم قيم معينة أو تحقيق مآرب سياسية.

ثالثا، أقول صراحة إن أهم شيء مطلوب في عملية التعمير بعد انتهاء الصراع هو رأس المال والمساعدة التقنية. ويعتقد الوفد الصيني أنه ينبغي تعزيز دور أجهزة الأمم المتحدة وقدراتها في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي. ونشعر بقلق بالغ من تهميش الوظائف ذات الصلة التي تؤديها الأمم المتحدة، بما فيها وظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن المسائل الدولية الرئيسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والمساعدة الاقتصادية، بل ونعارض بعبارات أقوى إضعاف دور أجهزة الأمم المتحدة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية من ناحية، وتحميل جدول أعمال مجلس الأمن عبئا كبيرا من القضايا الاجتماعية من ناحية أخرى. ولا نؤيد وضع كل المشاكل وكل مناطق الصراع في أيدي مجلس الأمن، وخاصة على أساس مبدأ تقسيم العمل بين مختلف أجهزة المنظمة.

وهذا ليس سليما بالنسبة للأداء العادي لأجهزة الأمم المتحدة الأخرى بما فيها الجمعية العامة التي تتألف من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه قد تؤثر هذه الممارسات على أولويات عمل مجلس الأمن وتعوق كفاءته. ونحن نرى أن من المفيد لصون السلام الدولي والنهوض بتنمية العالم تحسين ممارسات الأمم المتحدة، وبوجه خاص مجلس الأمن، فيما يتعلق بتلك العناصر الثلاثة.

**الرئيس:** أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

**السيد لافروف** (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): اتسمت السنوات الأخيرة بتطور نشط في نظرية حفظ السلام الدولي وممارسته، وهذه عملية موضوعية. فضخامة وتعقيد المهام التي تواجهنا في ذلك المجال تحتم ضرورة التحسين المستمر لآليات اتقاء الأزمات الإقليمية وتسويتها. ويجب أن تكون الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحفظ السلام جهودا فعالة بقدر الإمكان. وفي الوقت نفسه يظل ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحمل مجلس الأمن المسؤولية الأولية في هذا المجال البالغ الأهمية ويعهد إليه بدور مركزي، الأساس القانوني الثابت والعالمي لصون السلم والأمن الدوليين.

وعلى أساس ميثاق الأمم المتحدة بالتحديد، تشكلت مبادئ حفظ السلام الأساسية المعترف بها عالميا، بما في ذلك، في المقام الأول، كفالة حفاظ مجلس الأمن على القيادة السياسية والرقابية على عمليات حفظ السلام مع التزام الحيدة واتفاق الأطراف ووجود ولايات واضحة الصياغة لتلك العمليات تدعمها الموارد الكافية. ويعد التقيد الدقيق بتلك المبادئ في الممارسة شرطا أساسيا لنجاح أي عملية لحفظ السلام.

لقد وضعت روسيا سياساتها بشكل ثابت على أساس اعتقادها بأن استعمال القوة من قبل المجتمع الدولي تدبير استثنائي ومتطرف لا يلجأ إليه إلا في حالات التهديد الحقيقي للسلم والأمن الدوليين بمقتضى الفصل السابع من الميثاق وبعد استنفاد جميع الفرص السياسية والدبلوماسية المتاحة لتسوية الصراع. ولا يمكن تنفيذ عمليات حفظ السلام المبررة بموجب هذه الشروط إلا من خلال قرار لمجلس الأمن وفي ظل الرقابة السياسية المحكمة والرقابة التشغيلية المناسبة من قبل المجلس. وهذا ينطبق أيضا بالكامل على عمليات التعزيز التي تنفذها منظمات إقليمية أو تحالفات متعددة الجنسيات لا يمكن وزعها دون إذن من مجلس الأمن ولا بد من أن تتسم بالشفافية وأن تخضع للمساءلة أمام المجلس.

وتتيح الممارسات الدولية الحديثة عددا لا بأس به من الأمثلة على التفاعل البناء بين المنظمات الإقليمية أو التحالفات المتعددة الجنسيات والأمم المتحدة في تنفيذ عمليات حفظ السلام في مختلف القارات التي يؤدي مجلس الأمن فيها الدور الرئيسي. ويجب تشجيع هذه الممارسة الإيجابية وتعزيزها بقدر الإمكان.

وأمام هذه الخلفية يجب أن نعرب عن قلقنا إزاء محاولات تمكين دول فرادى أو تحالفات من الدول من استعمال القوة أو اتخاذ تدابير إنفاذ دون موافقة مجلس الأمن. وأوضح محاولة في هذا الصدد هي التي ترى في وضع مفهوم استراتيجي جديد لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). فوفقا للتقارير هنالك فكرة تدرس حاليا لتحويل الناتو إلى منظمة دولية رائدة لحفظ السلام تتخذ إجراءاتها، التي تتجاوز حدود المنطقة الجغرافية التي يضطلع الحلف بالمسؤولية عنها، على أساس تقديراتها هي وقراراتها وحدها، ومن ثم تتخطى مجلس الأمن.

وواضح أننا نتحدث عن محاولات للاستعاضة عن الأعمال المعتمدة على الميثاق واختصاصات مجلس الأمن بأعمال انفرادية تقوم بها آليات إقليمية بما يتعارض مباشرة مع ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن لتنفيذ تلك المحاولات أن يزعزع ويقوض النظام الدولي بأكمله، النظام القائم على إيلاء الأولوية للأمم المتحدة والقانون الدولي. ونرجو أن تتذكر الدول المعنية عند النظر في هذه المفاهيم أنها فضلا عن كونها أعضاء في حلف دفاعي منشأ إبان الحرب الباردة تتحمل أيضا، بصفتها أعضاء في الأمم المتحدة، مسؤوليتها عن احترام نظام الأمن الجماعي المتوخى في الميثاق.

ونحن مقتنعون بضرورة تعزيز الدور الرئيسي للأمم المتحدة في حفظ السلام. ويرتبط حل هذه المشكلة بتطوير إمكانات الأمم المتحدة في مجال الاستجابة السريعة للأزمات. وتؤيد روسيا الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام وتوسيع قاعدة مواردها.

ونحن مستعدون لتحمل المسؤولية عن التعاون العملي الذي يزداد نموا في هذا المجال، ويظل نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، الذي تجري

صياغته حاليا، أكثر الوسائل فعالية لتحقيق ذلك الهدف. ونرحب بالاستراتيجية التي توضع الآن على المستوى الدولي لدرء الصراعات وتسويتها وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ومن العناصر الهامة في هذه الاستراتيجية بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

إن ممارسة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، التي تتطور بشكل نشط، تثير الآن من الأسئلة أكثر مما توفره من حلول؛ ولكن أصبح من الجلي أنه ما لم تبذل جهود فعالة في هذا المجال سيصبح من المستحيل إيجاد الظروف اللازمة التي يعول عليها لمنع استئناف الصراعات.

ثمة عدد من مهام بناء السلام الملموسة، كنزع سلاح الأطراف المسلحة المشتركة في الصراعات وتسريح المحاربين وإعادة إدماجهم في الحياة السلمية، وإزالة الألغام، تدرج أحيانا في ولايات عمليات حفظ السلام المتعددة المهام التي تنفذ ضمن ولايات مجلس الأمن. ومن الناحية العملية، يكفل هذا الانتقال السلس من مرحلة حفظ السلام إلى المرحلة التالية وهي بناء السلام بعد انتهاء الصراع. غير أن بناء السلام بعد انتهاء الصراع يمثل بصورة عامة عنصرا مستقلا تماما من عناصر تلك الاستراتيجية المعقدة لحفظ السلام، ويتيح في العادة تنفيذ مشاريع كبيرة طويلة الأجل غالبا ما تكون مكلفة، تتجاوز حدود عمليات حفظ السلام. وفي التركيز أساسا على إيجاد حل للمهام الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المتعلقة بالإنعاش، يدخل بناء السلام في معظمه ضمن مجال اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي يجب أن تعمل بالاتصال الوثيق مع سائر المنظمات الدولية المالية والاقتصادية والإنسانية، خصوصا في مجال توفير الموارد المادية والمالية لأنشطة بناء السلام.

وفي هذا السياق، نولي أهمية كبيرة لإحياء تطبيق المادة ٦٥ من الميثاق فيما يتعلق بتقديم المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعلومات والمساعدة إلى مجلس الأمن. فهذا الفصل من الميثاق ينطبق بالكامل أيضا على المستوى الوقائي بقدر ما يستطيع مجلس الأمن ويجب عليه أن يسترعي نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المشاكل المتصلة بمختلف المناطق، إذ أن مجلس الأمن يتابع باهتمام وثيق في إطار اختصاصاته الاتجاهات المزعزعة للاستقرار في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي يمكن أن تؤدي إلى ظهور الصراعات أو تصاعد الموجود منها.

ويجب أن تضطلع الجمعية العامة بالدور السياسي الذي لا غنى عنه في مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراع وذلك في جملة أمور عن طريق تحديد الإطار الأساسي والمعايير اللازمة للنشاط في ذلك المجال، بما في ذلك التمسك بالمبدأ الأساسي المتمثل في احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وهذا التفاعل بين مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة يتمشى تماما مع الميثاق ومع مهمة تعزيز وتحسين التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة. ونحن مستعدون للعمل البناء في هذا المجال كي يمكن العمل مجددا بالأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

**السيد بيرلي** (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي السرور أن نراكم سيدي الرئيس تتولون الرئاسة. في السنوات القليلة الماضية بدأ نوع جديد من التهديد للسلم والأمن الدوليين يستأثر بالاهتمام. وهو لا ينبثق غالبا من أخطار خارجية وإنما من أزمات داخلية تزعزع استقرار دولة ما وتهدد بجر جيرانها إلى دوامة من الانهيار والصراع.

وفي عدد من الحالات يوقع الجانبان المتصارعان في تلك البلدان اتفاقات سلام تؤدي إلى أن تقوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بمساعدة الأطراف على تنفيذ الاتفاقات. وعلى خلاف عمليات حفظ السلام التقليدية التي يكون هدفها الرئيسي مراقبة وقف إطلاق النار وتقديم التقارير عنه، تقوم عمليات حفظ السلام هذه بمهام متعددة الوجوه منها مثلا ما حدث في ولايات العمليات الماضية في كمبوديا وموزامبيق ورواندا وفي عدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الجارية اليوم.

وأفراد عمليات حفظ السلام هذه يطلب منهم الاضطلاع بجملة أمور منها توفير الأمن وشرطة

المراقبة والإعداد للانتخابات ومراقبة مراعاة حقوق الإنسان. ولإنجاز هذه المهام تضم البعثات أعدادا كبيرة من المدنيين إلى جانب عناصر عسكرية كثيرة حيث يضطلع المدنيون بالأنشطة التي تسهم في إحلال سلام دائم بعد رحيل حفظة السلام. وفي تسع من عمليات حفظ السلام الـ ١٦ الحالية مطلوب تقديم خدمات الشرطة المدنية للمساعدة في مواجهة تحديات الأمن العام في بلدان مثل البوسنة وهايتي وأنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى. والواقع أن الشرطة المدنية تضم الآن قرابة ٢٠ في المائة من مجموع قوات حفظ السلام.

غير أن بعضا من المهام المذكورة أعلاه قد يتجاوز حفظ السلام ليشمل بناء السلام، وهذا تحول نحتاج في الأمم المتحدة إلى تفهمه وإدارته على نحو أفضل.

ومن حيث الانتقال من صون السلم إلى بناء السلم، فإننا نرى أن هناك ثلاث مجموعات من الشواغل - تقسيم العمل بين صون السلم وبناء السلم والموارد والتنسيق.

أولا، تقسيم العمل بين صون السلم وبناء السلم: أين ينبغي رسم الحد الفاصل؟

تحتاج ولايات صون السلم إلى إدراج بعض الأنشطة القصيرة المدى التي ستعزز قدرة قوات صون السلم، والمراقبين العسكريين و/أو الشرطة المدنية لتثبيت استقرار الحالة المباشرة والحفاظ على زخم السلام. ويجب أن تتضمن هذه الأنشطة خطوات مثل التسريح ونزع السلاح وإعادة دمج المقاتلين، ونزع الألغام. وقد تتضمن أيضا تقديم الدعم من أجل عقد الانتخابات أو تقديم الدعم القصير الأجل للمؤسسات الأمنية العامة من خلال المراقبة والإشراف على الشرطة المحلية.

إلا أن الدعم الطويل الأمد لبناء أو إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية العامة مثل الشرطة والسجون والقضاء، تتجاوز نطاق صون السلم وتتعداه إلى مجال بناء السلم. وتوجد، باعتراف الجميع، "منطقة الشفق" التي تقع بين صون السلم وبناء السلم، ولن يكون من الممكن دوما التمييز الواضح بين الاثنين. وستقوم الحاجة إلى إصدار الأحكام. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن بعض أنشطة بناء السلم لن يضطلع بها إلا بعد انتهاء عملية صون السلم، فإنها قد تشكل جزءا من اتفاق السلام الذي ترمي بعثة صون السلم إلى دعمه.

وعلى أية حال، يجب على الأمم المتحدة والحكومة المضيفة أن تركزا في وقت مبكر على مهام صون السلم على المدى الطويل وأن تسعيا إلى تأمين الدعم المحلي والمتعدد الأطراف والثنائي لهذه المهام. ومن الناحية المثالية، ينبغي لمجلس الأمن أن يتوصل مع الحكومة المضيفة إلى وضع جدول زمني لإنجاز الأهداف المحددة في عمليات صون السلم من أجل الإسهام في تحقيق الاستقرار الذي تساعد على توفيره عمليات صون السلم.

ثانيا، الموارد، إن الاستثمار في بناء السلم استثمار في مستقبل استقرار وازدهار بلد عانى من ويلات الصراع. والبلدان التي تسعى للحصول على دعم لصون السلم من المجتمع الدولي تحتاج إلى الاعتراف بأن حشد الموارد لضمان السلام - من خلال بناء السلم - ينبغي أن يولى أهمية مماثلة لتلك التي كانت قد أولتها لتعبئة الموارد من أجل الصراع في المقام الأول. فوكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والبلدان المانحة الثنائية، وربما أهم من ذلك كله، البلدان المضيفة نفسها، بحاجة لأن تفهم أن تكريس قسط من الموارد المحدودة لتعزيز حُسن تصريف الشؤون سيساعد في تهيئة مناخ لنشوء النمو الاقتصادي. فمن دون الاستقرار والأمن وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان، لن تؤتي الموارد التي تنفق على التنمية سوى القليل من الثمار. ومن دون مشاركة البلد بصورة واضحة في تحقيق هذه الأهداف، ستفشل المساعدة الخارجية في نهاية المطاف.

هناك أمر واحد يمكن أن نتفق عليه بسهولة - وهو أن الأمم المتحدة لن تتوفر لها أبدا الموارد الكافية للاضطلاع بالمهمة الهائلة التي يتطلبها بناء السلم الجاد. إلا أنها تستطيع أن تضطلع بدور هام كمنسق لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أيضا.

وهكذا فإن الشاغل الثالث الذي يجب أن نتصدى له هو التنسيق. فالتنسيق بين أنشطة صون السلم وبناء السلم والانتقال ببلد معين من حالة الصراع إلى بناء السلم يتطلب قيادة قوية. وهذه القيادة السياسية يمكن أن يوفرها ممثل خاص للأمين العام، أو منسق خاص، أو مدير انتقالي، أو أي ممثل رفيع المستوى للأمين العام، حسبما يقرره المجلس. وسيكون من الأهمية بمكان على وجه الخصوص توضيح حدود السلطة الفاصلة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية لإرساء أساس للتعاون الكامل.

ومهما كان اللقب الذي يطلق على هذا الفرد، فهو أو هي سيحتاجان إلى التعامل بمصداقية مع رؤساء الحكومات وممثلي وكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية وسائر المنظمات الأخرى التي تسهم في موارد بناء السلم. وبالمثل، يشكل المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية جزءا هاما من هذه التركيبة. واستنادا إلى تجارب مرت بها بلدان مثل ليبريا، نعرف أن من الأهمية بمكان لمانحي المساعدة الإنسانية والإنمائية في كل مكان أن يشاركوا في بناء السلم في وقت مبكر، للتنسيق الوثيق، ولتشاطر الخبرات المكتسبة من الجهود السابقة.

وترحب الولايات المتحدة بالاهتمام المتجدد ببناء السلم بعد انتهاء الصراع، وتشيد بكم، السيد الرئيس، لاتخاذكم هذه المبادرة لتنظيم هذه المناقشة اليوم.

**الرئيس**: أشكر ممثل الولايات المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

**السيد نيهاوس** (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم عن تقديرنا لقراركم، السيد الرئيس، بعقد هذا الاجتماع المفتوح لمجلس الأمن للنظر في مسألة صون السلم والأمن وبناء السلم بعد انتهاء الصراع. إن مبادرتكم خطوة في الاتجاه الصحيح صوب تعزيز الشفافية ومشاركة جميع الدول الأعضاء في عمل مجلس الأمن. كما أنها مصدر تشجيع كبير لهذا الجهاز الهام في منظمتنا ليعقد مناقشة واسعة النطاق وديمقراطية بشأن موضوع أصبح أساسيا لاضطلاعه بإحدى مهامه الرئيسية ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين.

بعد انتهاء الحرب الباردة، كان المجتمع الدولي شريكا وشاهدا في الوقت نفسه في عملية متسارعة لتوسيع مفاهيم جدول أعمال السلم والأمن المتعدد الأطراف فضلا عن توسيع مضامينه وتفسيراته. وفي أقل من ١٠ سنوات تجاوزت منظمتنا التفسير التقييدي الضيق المواجهة الرامية إلى الهيمنة، الذي كان سائدا أثناء المرحلة السابقة، فيما يتعلق بنطاق ذلك المصطلح وآثار تطبيقه على الصعيد العملي.

طيلة ٤٥ سنة بعد إنشاء الأمم المتحدة، جعل التفسير التقييدي لنطاق المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، التي أناطتها الدول الأعضاء بمجلس الأمن ونصت عليها الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق، القيام بالإجراءات المتعددة الأطراف مقصورا على مهمة الرصد والتحقق من الامتثال للاتفاقات المتعلقة بوقف الأعمال العدائية بين دولتين أو أكثر. والمنطق الداخلي للتناحر بين الدولتين العظميين برر اعتماد مجلس الأمن هذا التفسير المقيد في عمله وفي ممارسته، مما جعل المجلس بعيدا عن الواقع، وقلل، كما قال البعض، من الوظيفة الأساسية للمجلس إلى حدها الأدنى، مما أساء إلى رغبة الآباء المؤسسين في ١٩٤٥، وتجاهلها.

ومنذ ١٩٨٩، وكما قلت من قبل، بدأنا نرى المفهوم التقليدي يستبدل أو يوسع، تبعا لوجهة نظر المرء؛ وبدأت عملية بطيئة تمثلت في ابتكار واستيعاب تفسير موسع لمضمون ونطاق "صون السلم والأمن الدوليين".

وفي سياق هذه الرؤية الجديدة للعلاقات الدولية قام الأمين العام، بناء على طلب المجلس، بتحديد مجالات العمل الخمسة الرئيسية في "خطة للسلام"، نشرت في ١٩٩٢، حيث رأى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون قادرة في هذه المجالات على استخدام السلطات التي أناطها بها الميثاق بشأن المسائل الأساسية في الساحة الدولية الجديدة والمتغيرة. وضمن الأمين العام في تلك الخطة المبتكرة مفهوم بناء السلم بعد انتهاء الصراع كمجال محدد لعمل الأمم المتحدة، يستهدف جمع وتنظيم جميع التدابير الرامية إلى توطيد التعاون بين الأطراف، الوطنية أو الدولية، التي كان بعضها يتناحر في السابق مع البعض الآخر، وإلى تطوير البنية الأساسية الاجتماعية والقضائية

والسياسية المطلوبة لمنع عودة العنف، وإلى إرساء الأسس للسلام المستدام الدائم.

ونتيجة لذلك، يمكننا بل ينبغي لنا أن نقول إن بناء السلم ليس نزوة أو مقترحا سياسيا لا أساس له: بل إنه مفهوم عميق الجذور له مشروعيته القانونية والسياسية الكافية ليصبح موضوعا يلقى الاهتمام من جانب الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص.

اليوم، توافق الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن مفهوم المقيد الذي أشرت إليه تم تجاوزه وانتقلنا الآن إلى المرحلة الثانية التي حددتها بداية هذا العقد. والواقع، أن ما بدا قبل ست سنوات مجرد مناقشة فكرية محضة أصبح الآن واقعا ملموسا يجري إدراجه تدريجيا في المذهب الجديد الذي تطبقه الأمم المتحدة، ويطبقه مجلس الأمن بصورة ملموسة أكثر بالنسبة للسلم والأمن الدوليين.

هذا التطور، الذي حملنا إلى "الجيل الثاني" من عمليات صون السلم والأمن لم يحدث في فراغ، بل إنه كما كان الحال دائما، استجابة للواقع نفسه.

ومن هنا، تتوافق الرؤية الجديدة، الواسعة النطاق والمتكاملة، مع مجموعة من الاحتياجات بدأت تحظى بالاهتمام وتدرج في المفهوم الجديد لصون السلم والأمن الدوليين مع نهاية الحرب الباردة، رغم أنها كانت موجودة منذ فترة من الزمن. كما أن هذه الرؤية تتوافق أيضا مع ما يمكن أن يوصف بأنه مجموعة جديدة من الاحتمالات والإمكانات التي برزت بعد ١٩٨٩.

وفي هذا الصدد، ينطوي معظم الصراعات التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر على حالات سياسية واقتصادية واجتماعية تتطلب استجابات وحلولا تتسق مع سماتها الخصوصية، فور حسم النواحي العسكرية الصرفة. ولهذا ينبغي، في ضوء هذه الرؤية العريضة، أن تتضمن استجابة المجتمع الدولي لهذه الأزمات الجديدة مختلف نواحي الحالات المحددة بطريقة كاملة ومتعددة الاختصاصات. ونرى أنها يجب أن تعالج وأن تحسم عددا من العوامل المعينة.

أولا، علينا أن نذكر أن مفهوم بناء السلام جزء من مجموعة من الحقائق وحلقة في سلسلة طويلة لصون السلم والأمن الدوليين. وبناء السلم يتطلب في كل حالة أن يكون البعد العسكري للصراع المسلح قد تم حسمه قبلا من خلال وقف الأعمال العدائية واعتماد اتفاقات تسريح المقاتلين. ومن الصحيح أن الأسباب الجذرية لأي صراع تتجاوز مسألة الحرب نفسها، إلا أن الحقيقة تبقى أنه يستحيل تقريبا الانتقال إلى معالجة الأسباب الجذرية تلك إن لم يتوقف الصراع المسلح وإن لم يتحدد مصير المقاتلين. وبعبارة أخرى، من الصعب أن نتخيل بناء السلم في فراغ دون أن تكون هناك مراحل سابقة من المفاوضات - السياسية أو الدبلوماسية، وفقا لكل حالة - ومن الاتفاق على وقف إطلاق النار.

ثانيا، لقد تعلمت كوستاريكا من تجربتها الإقليمية أن بناء سلم فعال حقا يتطلب اتفاقات وتوافق آراء بين أطراف الصراع، وعلى الرغم من ضرورة وقف إطلاق النار وتسريح المقاتلين بوصفهما خطوة أولى، يجب أن يتضمن بناء السلم ترتيبات محددة تتفق والمسائل الهيكلية المتنوعة وكذلك المشاكل الأخرى - مثل وجود دولة ترتكز على سيادة القانون، والأمن القانوني، واحترام حقوق الإنسان - التي كانت من الأسباب الجذرية للصراع. وهنا، لا بد أن نذكر تجارب السلفادور، وهايتي، وغواتيمالا، التي أوضحت مدى أهمية مفهوم النهج المتكامل لتحقيق سلم دائم وثابت.

والعنصر الثالث يتصل اتصالا وثيقا بالعنصرين الأولين، وهما أن وجود التزام حقيقي من جانب أطراف الصراع شرط ضروري. وقد يبدو هذا بديهيا، إلا أنني أضيف أنه لا بد منه فور تنفيذ وقف إطلاق النار، لضمان استدامة الاتفاقات المتعلقة بالمسائل الهيكلية.

رابعا، أظهرت الحقائق أن الاتفاقات التي تتضمن استجابة متكاملة للصرعات الدولية أو الوطنية المعاصرة يجب أن تشمل جهودا فعالة للمفاوضات السياسية والدبلوماسية. فالسلم لا ينبثق عن عدم. وتلك الحقائق القاسية والثمينة نفسها تشير كذلك إلى إمكانيات وجود موارد للحلول السلمية بوصفها الأدوات المثالية لحل الصراع. وفي هذا المقام، أثبتت المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف منذ نهاية الحرب الباردة أنها الهيئات المثالية لمعالجة هذه الأزمات والتغلب عليها.

وحالات أمريكا الوسطى، وناميبيا، وكمبوديا، وموزامبيق، ومؤخرا جمهورية أفريقيا الوسطى، توضح كيف أن التسهيلات، والمساعي الحميدة، والوساطة، التي تضطلع بها المنظمات الدولية والهيئات الإقليمية أصبحت أدوات فعالة في حسم الصراعات والتوصل إلى اتفاقات للسلام الدائم والثابت.

خامسا، إن الحاجة المسلم بها إلى اتفاقات شاملة تتضمن حلولا محددة للمشاكل المتنوعة التي تشكل الأسباب الجذرية للصراعات أدت إلى ظهور مشاركة شاملة ومتعددة التخصصات من جانب مختلف عناصر المنظمات الدولية، وبخاصة الأمم المتحدة، ومن جانب المنظمات غير الحكومية، في تحديد هذه الاستجابات، وكذلك في المشاركة الفعالة في تنفيذها. وقد أصبحت التجربة في البوسنة والهرسك علما في هذا المجال.

وهذا جانب هام جدا لهذه الرؤية الجديدة لبناء السلم. وهو في الواقع مسألة تتباين بشأنها الآراء، لا فيما يتعلق بالأمور الأساسية فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بالآثار الإجرائية بالنسبة للأمم المتحدة. وقد أعرب البعض عن شكوك معقولة في هذا الصدد، إذ يشعرون أن مرحلة بناء السلم، بمحض طبيعتها وبتجاوزها للمسائل العسكرية الصرفة وبتغلبها عليها، قد أصبحت شيئا يتصل أكثر بالمجالات الأخرى للعمل الدولي، مثل التعاون من أجل التنمية. وهذا يصح على وجه دقيق من وجهة النظر التقليدية التي تتماشى مع المنطق القديم لفترة ما قبل عام ١٩٨٩. ولكن الرؤية الجديدة لمفاهيم السلم والأمن الدوليين، مثل الرؤية التي نتشاطرها، يجب أن تمكننا من الاتفاق على إدماج مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في هذه النظرة الأعرض للمسألة.

من الواضح أن المناقشة جارية بشأن كثير من هذه المسائل، ولا تزال تبين وجهات النظر المتباينة إزاء مسائل دور مجلس الأمن في هذه العملية وصلاته بالأجهزة والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة - على الرغم من أن الاختلافات تتضاءل بين هذه الآراء. ولكن وفدي يعتبر أن هذه الحقائق نفسها تبرهن على أن من غير المنطقي في ظل الظروف الحالية الإصرار على إبقاء مجالات اختصاص محدودة ومنفصلة للأجزاء المختلفة من المنظمة، وتبرهن، فوق كل شيء، على أنه ليس من الحكمة السياسية أن نحاول تقييد مفاهيم السلم والأمن الدوليين أو تجريدها من معناها.

وتود كوستاريكا أن تطرح بضع نقاط للتفكير فيها:

إن بناء السلم مفهوم سياسي داخل منظور أعرض لصون السلم والأمن الدوليين، بالرغم من أن من الممكن أن تكون له آثار تقنية متخصصة.

يجب النظر إلى بناء السلم من منظور متكامل. وبعبارة أخرى، من غير المنطقي أن نجعله يصدر عن طرف واحد، أو أن نقصر مكوناته على عنصر واحد أو عدة عناصر من عناصره.

إن بناء السلم، بوصفه مفهوما متكاملا وموحدا، يتطلب مشاركة عريضة ومتعددة التخصصات من جانب المجتمع الدولي.

إن بناء السلم يتطلب قبول وإدخال مجالات محددة للعمل من جانب المنظمات المتعددة الأطراف بشأن مسائل كان يجري قصرها في الماضي على السلطان القضائي الداخلي بغية توطيد الدولة ارتكازا على سيادة القانون. ويتضمن ذلك اليقظة السياسية، والإعداد للانتخابات ورصدها، والتدريب على القضاء وتحديثه، ثم، وهذا أهم، تعزيز حقوق الإنسان كلها واحترامها.

يتطلب بناء السلم أيضا القبول بمنح معاملة استثنائية للمجتمعات التي تغلبت مؤخرا على الصراعات المسلحة، والتي يتعين عليها إعادة بناء بنيتها التحتية الأساسية. وهذا له آثاره الخاصة بالنسبة لمشاركة المؤسسات المالية الدولية ولعلاقاتها بهذه البلدان.

وأود أن أختتم مساهمة كوستاريكا في هذه الجلسة بالتأكيد على ايماننا الراسخ بأن من الضروري للغاية أن نقبل هذه المفاهيم وأن ندمجها في جدول أعمال وفي ممارسات الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة. وإذا أردنا أن نضمن فعالية عملنا تمشيا مع التزاماتنا بموجب الميثاق، وإذا كنا نلتزم التزاما حقيقيا بمواجهة التحديات الضخمة لعصرنا لكي

نكفل عالما يعم فيه السلم والأمن على الجميع، وجب علينا أن نتمكن من ايجاد الاجابات الصحيحة والواجبة والفعالة.

**الرئيس**: أشكر ممثل كوستاريكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. وأود أن أؤكد له أن مشاركة كوستاريكا في أعمال المجلس كانت فعالة.

**السيد ديجاميه** (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن التقرير المعنون "خطة للسلام" وملحقه أكدا أهمية بناء السلم واقترحا توجيهات إرشادية في هذا الصدد. واستجاب مجلس الأمن بأن صدق على تقييمات التقرير في البيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، الوثيقة S/25696. وعملية الإصلاح التي بدأها الأمين العام، وتقريره عن أفريقيا (S/1998/318)، اللذان ناقشهما المجلس في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أتاحا الفرصة لاستئناف المناقشة حول بناء السلم، ولتقديم عدد من الاقتراحات.

إن الأنشطة التي يمكن أن تسهم في بناء السلام هي بطبيعتها متنوعة للغاية؛ إلا أنها كلها تستهدف تعزيز الثقة وتحسين الظروف المعيشية في البلدان المتضررة من الصراعات، في سبيل منع اندلاع العنف من جديد، وتهيئة الظروف الملائمة لإحلال السلام الدائم. وكل حالة من الحالات لها خصائصها المتفردة، وعليه فسيكون من الأمور الافتراضية - بالرغم من هذه المناقشة العامة في المجلس - أن نحاول مسبقا تعريف مضمون هذه الأنشطة لبناء السلام. ولكن على أساس التجربة الماضية والراهنة، فقد حددت ثلاث فئات رئيسية.

وأولى هذه الفئات تعزيز الثقة والمصالحة الوطنية، والذي يشمل في حالات كثيرة عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم، وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع، وتطوير الحوار بين أطراف الصراع السابقة، بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان.

والفئة الثانية تتمثل في إعادة بناء الاقتصاد، والتي تشمل في أغلب الأحيان تقديم المساعدة الإنسانية لمواجهة الاحتياجات الطارئة، وكذلك إعادة تأهيل أو إنشاء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك النظام التعليمي. كما أن إزالة الألغام عنصر هام جدا في هذا الصدد.

وأخيرا، فإن الفئة الثالثة، التي تشكل جزءا من بناء السلام، تتمثل في إعادة إنشاء المؤسسات - وأقصد المؤسسات السياسية - التي تضررت في حالات كثيرة بل دمرت من جراء الصراع. والهدف هو التوصل إلى أسلوب الحكم الصالح. ويتضمن ذلك تقديم المساعدة على تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية، وإعادة بناء هياكل الدولة وتعزيزها، وخاصة، ولكن ليس فقط، في قطاعات السيادة الوطنية كالعدالة والشرطة. وأخيرا، وفوق كل شيء أن يشمل ذلك، أو ينبغي أن يشمل في أغلب الأحيان تعلم تقاسم السلطة.

وقد اتضح من خلال التفكير في هذه المواضيع في الآونة الأخيرة، أنه بالإضافة إلى هذه المبادئ التوجيهية المختلفة، كانت هناك أيضا حاجة إلى إيلاء أهمية خاصة لاتخاذ التدابير المناسبة فيما يتعلق بنزع السلاح. ففي العديد من الحالات كانت أطراف الصراع قد كدست كميات كبيرة من الأسلحة التي يمكن أن تسهم في استئناف القتال أو التي يمكن أن تنتشر بشكل يفلت من السيطرة، مما يهدد أمن المنطقة. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بقرار الأمين العام المتعلق بالتركيز على مشكلة الأسلحة الخفيفة والصغيرة والاتجار غير المشروع بها، وعلى الأخص في أفريقيا. ونحن نعلم أن مالي كانت قد قدمت مقترحات بشأن هذا الموضوع هي الآن في طور التنفيذ. والواقع أن بناء السلم في أقاليم القارة الأفريقية التي دمرتها الصراعات يتوقف على اتخاذ إجراءات حاسمة للتغلب على مشكلة انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة.

ومن البديهي أن منع تجدد الصراعات التي يعالجها مجلس الأمن أو كان قد عالجها، يشكل شاغلا دائما. وكثيرا جدا ما يتضاءل الاهتمام الدولي، بمجرد ما تمر فترة الأزمة الحادة، وبمجرد ما تكون وسائل الإعلام قد صرفت اهتمامها إلى جهة أخرى. وعندئذ يتعين على أطراف الصراع، والأمم المتحدة، وبعض البلدان الأكثر انتباها من غيرها أو المتواجدة في الميدان، أن تتصدى للمهمة الجسيمة المتمثلة في بناء السلام، وهذا يقتضي تعبئة جميع الوسائل اللازمة على الأجلين المتوسط والطويل.

ولذا من المهم لمجلس الأمن أن يراعي مسبقا جوانب بناء السلام حتى يمكن إدماجها في استراتيجية شاملة ومضمونة للتمويل اللازم. لذلك ينبغي النص على هذه الجوانب في إطار الولاية التي تحدد مهام عملية السلام عندما يقرر بشأن تلك العملية. إذ أن تلك الولاية هي التي تشكل إطار عمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وعندما لا تكون هناك عملية لحفظ السلام، أو في حالة إكمال العملية، ينبغي حينئذ لأنشطة توطيد السلام التي يُرى أن من الضروري القيام بها أو مواصلتها أن تضمن في ما يناسبها من الاتفاقات بين البلد أو البلدان المعنية، من جهة، ومختلف الأطراف المؤازرة الأخرى التي يمكن أن تساهم - ألا وهي برامج الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات الإقليمية، والبلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية - وغيرها.

ولكنني أكرر أن كل ذلك، لا يلغي إطلاقا أهمية بل وضرورة التوقع المبكر، لدى بداية التفكير في عملية من عمليات حفظ السلام، لأنشطة بناء السلام التي ستتبع حتى يمكن أن تتوفر لدينا رؤية عامة ومتفهمة، وحتى تتوفر لنا بصفة خاصة فكرة عن التمويل اللازم. وإذا فرغنا من تقرير ذلك، فإن نجاح عمليات بناء السلام يعتمد على توفر الرغبة الحقيقية لدى أطراف الصراع، وعلى تعبئة المجتمع الدولي بنفس القدر.

وقد بيَّنت التجربة أن هناك ثلاث عقبات ينبغي تفاديها.

أولا وقبل كل شيء، هناك التنافس بين المناصرين وما ينطوي عليه من إغراء الانفراد بالعمل دون الآخرين. ولا بد من التنسيق الوثيق لضمان أن توجه بالفعل جميع الأنشطة المعنية إلى تحقيق الهدف المطلوب. وتشكل كثرة الأنشطة الزائدة عن الحاجة وتكرارها، بل والتضارب فيما بينها، إهدارا للموارد الشحيحة جدا. ولذا فإن للممثل الخاص للأمين العام دورا بالغ الأهمية يؤديه في ضمان التنسيق وتفادي التداخل وإهدار الموارد؛ وعلاوة على ذلك، فقد تم اكتساب تجارب واعدة في هذه الناحية.

وتتمثل العقبة الثانية في أن عدم التواصل بين مختلف مراحل العمل الدولي بعد انتهاء الصراع، يمكن أن يلحق ضررا كبيرا بفعالية إجراءات بناء السلام، وخاصة بعد انتهاء ولاية إحدى العمليات. ولذا يجب التخطيط لمرحلة انتقالية مناسبة لتفادي انقطاع البرامج أو استبدال الشركاء في حالات الطوارئ بشركاء جدد قد يكون لهم نهج مختلف عن النهج الذي كان متبعا من قبل. وأكرر القول، إن على المجلس أن يأخذ هذا العنصر في الحسبان عندما يقرر إنهاء عملية ما.

وأخيرا، وهذه هي العقبة الثالثة - ينبغي مقاومة الإغراء بفرض نماذج مصطنعة أو محددة مسبقا في مختلف قطاعات أنشطة بناء السلام على البلدان أو الأطراف المعنية. وإذا أردنا لهذه البرامج أن تنجح وأن تحقق الأهداف المنشودة، فلابد إذن من أن توضع بروح من احترام تنوع الاحتياجات والسمات الخاصة بكل بلد، مثل الخصائص الثقافية، والخصائص اللغوية على وجه الخصوص. وإلا فإن هناك مخاطر حقيقية من احتمال الرفض والفشل.

إن صون السلم وحل الصراعات يتوقفان على اتباع نهج متكامل تجاه جميع الجوانب المعنية. وسيكون من الخطأ عزل البعد العسكري عن الجوانب الأخرى، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو مؤسسية. والأزمات الكثيرة التي عالجها المجلس في السنوات القليلة الماضية لم تعد مقصورة على الصراعات التقليدية بين الدول ولكنها في كثير جدا من الأحيان - بل في أغلب الأحيان - صراعات داخلية معقدة. ولذا تدعو الحاجة إلى أن تشمل النهج المتبعة، قدر الإمكان، جميع الأبعاد. وفي هذا السياق، ينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار مسبقا أنشطة بناء السلام وأن يخطط لها.

ولهذا فإننا نود أن نشكركم، سيدي، على عقدكم هذه المناقشة. واعتقد أننا سنصبح أكثر وعيا بهذه الحاجة إلى معالجة الجوانب الأساسية لبناء السلام منذ بداية الأزمة.

**السيد مونتيرو** (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ترحب البرتغال باهتمام شديد وارتياح كبير، بهذا النظر الموضوعي من جانب مجلس الأمن في أهمية أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع في

المحافظة على السلم والأمن وتوطيدهما. ونهنئكم كثيرا، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة.

إن البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق ممثل النمسا باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي يعرب تماما عن رأينا بشأن هذا الموضوع، وأود فقط أن أضيف بعض النقاط وأوضحها.

ويسعد وفدي أيما سعادة أن يشارك في النقاش اليوم، نظرا لأن مسألة بناء السلام في سياق حفظ السلام أثرناها السنة الماضية خلال رئاسة البرتغال الأولى لمجلس الأمن في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وفي ذلك الوقت، أوصينا بأن يجري المجلس مناقشة لتحديد الأنشطة القصيرة الأجل - وهي تحديدا أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع - وهي جوهرية لأداء عمليات حفظ السلم لعملها ولنجاحها في نهاية المطاف. وقد قامت ألمانيا بالكثير في هذا المجال بالمساعدة في تحديد مجالات المشاكل، وقد شعرنا بأن الوقت قد حان ليتصدى المجلس بنفسه للمسألة، ولا سيما كلما كان لها أثر مباشر على وضع الولايات وبنية عمليات حفظ السلم التي أنشأها. وللأسف، لم نتمكن من إجراء المناقشة آنئذ، ولكننا نرحب بحرارة بإجرائها هنا اليوم. وهذه مناقشة هامة ستساعد الأمم المتحدة على تقصي الخطوط الرئيسية للتفكير الراهن بشأن التفاعل بين أنشطة بناء السلام والمهمة المباشرة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما.

وفي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم التي تتسم باطراد بتعدد التخصصات، لا سيما تلك التي تتصدى للصراعات داخل الدول، برزت الحاجة بالفعل الى القيام بعدد من أنشطة بناء السلم خلال فترة عمل عمليات حفظ السلم وبعد اختتامها. والحقيقة أن بعض المهام الطويلة الأجل يجب أن تبدأ مبكرا، حتى بعد وقف إطلاق النار مباشرة، وهذه مسائل تتوقع دائما أثناء وضع اتفاقات السلام.

وتتضمن هذه الأنشطة تسريح القوات المحاربة ونزع سلاحها؛ وتحويل الحركات المسلحة إلى أحزاب سياسية مدنية؛ وإعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع؛ وإعادة هيكلة قوات الشرطة والقوات المسلحة وتوحيدها، وضمان وفاء جميع القوات، في سلوكها، بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وعودة اللاجئين والمشردين؛ وبرامج إزالة الألغام؛ ودعم المؤسسات السياسية والقانونية الموجهة نحو المصالحة الوطنية؛ وإجراء الانتخابات.

إن الاختتام الناجح لعمليات حفظ سلام في حالات الصراع داخل الدول تعتمد على المصالحة الوطنية، التي يستحيل أيضا تحقيقها بدون صون حقوق الأفراد. ولا يجب فقط حماية وإعمال حقوقهم الإنسانية وحقوق الإنسان لهم على نحو صارم، بل يجب أيضا إعطاؤهم الفرصة لتأمين رفاههم الاجتماعي والاقتصادي.

وفي عمليات حفظ السلم اليوم، تشكل هذه في أحيان كثيرة مهام تحظى بتفويض كامل وغالبا ما تشكل العمل الرئيسي لحفظة السلم. وهذا هو الأ،مر الصحيح، ذلك أن بدونها لا تصبح عودة الصراع ممكنة وحسب بل مرجحة. فهي تعمل على إزالة بؤر التوتر المباشرة وعوامل زعزعة الاستقرار الأخرى التي يمكن أن تهدد عملية السلام وتنفيذها.

وهذه هي الدروس التي استفادتها الأمم المتحدة في عدد من عمليات حفظ السلم وباتت تطبق الآن في جمهورية أفريقيا الوسطى، وليبريا، والبوسنة والهرسك، وفي أماكن أخرى.

إن الصلة الوثيقة بين أنشطة بناء السلم والأهداف المباشرة المتمثلة في إرساء السلم والأمن وصونهما كانت واضحة بصفة خاصة في موزامبيق، في عمل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. إن نشر مكونات عمليات حفظ السلم وبناء السلم على نحو متأن والتنسيق الفعال بينها كفل التعزيز الناجح لعملية السلام في موزامبيق التي لا تزال تحظى اليوم على نحو صائب بدعم المجتمع الدولي.

وبينما لا تزال عمليات حفظ السلم تركز بالدرجة الأولى على النواحي العسكرية في أي اتفاق سلام، الواقع أن أنشطة بناء السلم تزداد أهمية في كفالة تنفيذ اتفاقات السلام على نحو ملتزم بالتوقيت وكامل وفي الوفاء بولايات حفظ السلم.

وبالتالي فإن بناء السلم ضروري في مرحلة حفظ السلم. وبناء السلم يمكن أن يكون بعد انتهاء الصراع، ولكنه لا يأتي بعد حفظ السلم ولا ينبغي أن يأتي بعده. ومن الضروري توضيح ذلك، حيث أن الاستخدام الصحيح لأنشطة بناء السلم في وقت مناسب، قبل انتهاء ولايات حفظ السلم، يساعد على سد الفجوة الانتقالية التي تحدث لا محالة بين انسحاب حفظة السلم والعمل الفعلي للأنشطة الإنمائية التي تتصدى للأسباب طويلة الأمد للصراع. وفي هذه المرحلة المسماة بمرحلة الغسق، يمكن أن ينفجر الصراع ثانية بسهولة شديدة ما لم تتخذ خطوات لنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإيجاد أعمال مناسبة لهم ولمساعدة عملية المصالحة الوطنية الأوسع عن طريق عملية سياسية قائمة على المشاركة، بما في ذلك إجراء انتخابات ديمقراطية.

ومن ثم فإن أنشطة بناء السلم، بمعزل عن قيمتها الجوهرية، يبدو أنها تمثل في سياق عمليات حفظ السلم وسائل تأمين معقولة وسليمة لكفالة استثمارات المجتمع الدولي في إحلال السلام في حالات الصراع.

ونرحب بالاهتمام المتزايد الذي تلقاه هذه القوة المحركة من الأمين العام، كما يتضح في تقريره بشأن أسباب الصراع في أفريقيا. وفي حين أن مهام بناء السلم عادة ما تحدد مسبقا في اتفاقات السلام التي تضع نهاية للقتال ثم يدمجها مجلس الأمن في وقت لاحق في ولايات عمليات حفظ السلم، يرجع الأمر إلى الأمين العام في كفالة التنسيق الفعال في الميدان بين جميع أنشطة المكونات المتعددة للعمليات لتعمل بطريقة متكاملة ومنسقة، مما يسهم في تدعيم عملية السلام. وحتى يحدث ذلك في ظروف مُثلى، ينبغي أن تكون هناك قيادة واضحة وهيكل للتنسيق في الميدان، تحت رئاسة الممثل الخاص، الذي تتمثل مهمته في نشر جميع تلك المكونات المتاحة له على النحو الملائم لكفالة استقرار عملية السلام. وينبغي أن تتسم الوسائل المالية بهذه المرونة أيضا.

وتتفق البرتغال مع الأمين العام في أن الحد من توافر الأسلحة الصغيرة في حالات ما بعد الصراع يمثل نشاطا هاما جدا لتخفيف التوترات ومنع استئناف الأعمال العدائية.

وفي عملية حفظ السلم وبناء السلم هذه، من الضروري أيضا كفالة أقصى قدر ممكن من التنسيق ما بين جهود أجهزة الأمم المتحدة - الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن جهود برامج الأمم المتحدة ووكالاتها والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية، وجهود العون الثنائي. ولن يمكن ذلك من تجنب الازدواجية والتداخل فقط، وإنما سيستغل على النحو الأمثل استثمارات الأمم المتحدة المادية والبشرية في السلام. وتضطلع المنظمات غير الحكومية أيضا بدور هام في هذا المجال.

وفي الميدان الأوسع لصون السلم والأمن الدوليين، رأينا تقسيما أهم وأكثر ملاءمة للعمل مع المنظمات الإقليمية، كما ينص عليه الفصل الثامن من الميثاق. ونحن نرحب بهذا الاتجاه وفي هذا السياق، من الضروري أيضا تحديد أنشطة بناء السلم داخل عمليات حفظ السلم التي يمكنها الاستفادة من تعاون فعال مع المنظمات الإقليمية. والمثال على ذلك هو في رأينا غينيا - بيساو، التي ستتطلب اهتماما دقيقا من الأمم المتحدة، لا سيما من مجلس الأمن، وتعاونا ممتازا مستمرا من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في المساعدة على إرساء أسس سلام طويل الأمد.

إن حاضر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ومستقبلها يستندان بشدة إلى تجارب الماضي. ففي المرحلة الأولى، أشارت التجربة إلى وجود حاجة إلى عمليات أكبر وأكثر شمولا سعت لمعالجة جميع جوانب الصراع بدون استثناء. وبعد ذلك، اتخذ نهج أكثر واقعية وكفاءة، مصمم لكل حالة على حدة إلا أنه لا يزال يقر بالحاجة إلى توسيع نطاق تعريف مهام حفظ السلم لتشمل أنشطة بناء السلم. وهذا التطور الدينامي في حفظ السلم هو الاستخدام الأكثر فعالية لموارد الأمم المتحدة في ممارسة مسؤولياتها في صون السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس**: أشكر ممثل البرتغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

**السيد جاغني** (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في التقرير الذي حظي بتقدير واسع النطاق والمعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم

والتنمية المستدامة في أفريقيا"، حدد الأمين العام بناء السلام بعد انتهاء الصراع بأنه:

"الإجراءات المتخذة في نهاية النزاع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة العسكرية" (S/1998/318، الفقرة ٦٣)

وحيث أن غياب النزاع لا يعني بالضرورة إقرار السلام، يجب أن تبدأ عملية التعزيز من أجل استعادة السلام الدائم على الفور تقريبا - وإننا نوافق تمام الموافقة على أن للوقت أهميته القصوى في هذا الصدد. وبمساعدة باقية المجتمع الدولي - مصحوبة بالقدر اللازم من الإرادة السياسية - يجب أن تبدأ برامج إعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء بأسرع وقت ممكن. وهذا هو أحد أساليب وضع تدابير بناء الثقة الذي يمكن أن ييسر بدوره في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

وهذا يفترض مسبقا، بطبيعة الحال، أنه، في حالة وجود عدد كبير من اللاجئين والمشردين، فإن أهم الأولويات ستكون ضمان عودتهم إلى الوطن وإعادة توطينهم في أمان، مع الاهتمام، بصورة خاصة، بالنساء والأطفال والمسنين.

ومما يذكر أنه عندما ناقشنا موضوع متصل بذلك، منذ بضعة شهور - وأشير إلى مسألة "الأطفال في حالات النزاع المسلح" - تكلم السفير أولارا أوتونو باستفاضة عن بناء السلام بعد انتهاء الصراع وعن اعتزامه إقامة مشروع نموذجي في سيراليون لهذا الغرض.

وقد أنشئ أول مكتب للأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبريا، البلد المجاور، ونستطيع أن نتعلم الكثير من الخبرة المكتسبة هناك لإنشاء مكاتب مماثلة في أماكن أخرى. إن أي وجود للأمم المتحدة، حتى لو كان رمزيا، يؤدي دائما إلى شعور بالأمان لدى السكان المحليين، وله، بالتالي، أثر مفيد على تدابير بناء الثقة بصورة عامة.

إن نجاح أي برنامج لبناء السلام يعتمد إلى حد كبير على توفر الموارد، في نهاية المطاف. ولذلك فإن بذل جهود متضافرة ومنسقة لا غنى عنه من أجل تعبئة الموارد المحلية والدولية اللازمة، بصورة فعّالة.

وبالإضافة إلى برامج بناء السلام الأساسية القصيرة الأجل، يجب أن يكون هناك أيضا جهد متسق لدعم البرامج المتوسطة الأجل والطويلة الأجل - مثل تعزيز المؤسسات الوطنية، ومراقبة الانتخابات وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والحكم الجيد وما إلى ذلك.

كل هذا جيد، ولكن لب الموضوع هو أن نتصدى بنفس القدر من الحماس لمسألة التنمية المستدامة. فقد أثبتت التجربة أن انتشار الفقر يولد الصراع. ومن الصعب أن نتصور كيف يمكن للديمقراطية والحكم الجيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان أن تزدهر في ظل الفقر المدقع. فمن أجل تحقيق السلام الدائم يجب تمكين الشعوب أولا، وعند ذلك لن تكون هناك حاجة إلى حمل الأسلحة مرة أخرى.

**السيد ايسونغي** (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يجتمع المجلس اليوم لمناقشة الموضوع الحيوي الذي يمثله صون السلم والأمن وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ومما يذكر أن المناقشة الحالية تنطلق من إحدى المسائل ذات الصلة التي تناولها تقرير الأمين العام الهام حول أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وقد أراد مجلس الأمن، بإجراء هذه المناقشة، أن يشجع على التفكير في أنشطة الأمم المتحدة ودرها في مجال صون السلم والأمن الدوليين، وبصورة أخص، في مجال بناء السلام.

لقد تحسنت أساليب واستراتيجيات الأمم المتحدة في هذا المجال، منذ أن قامت الأمم المتحدة بأول عملية من هذا النوع، قبل ٥٠ سنة، رغم أوجه القصور التي لوحظت في بعض الحالات. وهذا التطور يرجع إلى نشوء أنواع جديدة من الصراعات وإلى الرغبة في تحقيق مزيد من الكفاءة في تدخلات الأمم المتحدة.

وبذلك فبعد انتهاء فترة الحرب الباردة، بادرت الأمم المتحدة بوضع وتنفيذ عمليات متعددة الأبعاد لحفظ السلام، يتمثل دورها في الإشراف على تنفيذ

اتفاقات السلام المعقدة، في أغلب الأحيان، والموقعة بين الحكومات والحركات السياسية المنشقة. ونود أن نحيي الأمم المتحدة على ما أبدته من واقعية وعملية، خاصة في أفريقيا، حيث اضطلعت المنظمة بـ ١٣ من ٣٣ بعثة للسلام قامت بها في أنحاء العالم. إن مثال بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى يوضح هذا النوع الجديد من العمليات.

أما أفريقيا، من جانبها، فقد قامت بنجاح ملحوظ، وفقا للفصل الثامن من الميثاق - ومن خلال ترتيبات إقليمية ودون إقليمية على وجه الخصوص - بعمليات شجاعة لحفظ السلام في ليبريا وسيراليون، وفي الفترة الأخيرة، في غينيا - بيساو.

إن صون السلام ليس غاية في حد ذاته. ولذلك نرحب بالجمع بين المهام التقليدية لحفظ السلام والأنشطة السياسية والإنسانية، في هذه الأنواع الجديدة من العمليات، كما لوحظ في دراسة مشتركة أجرتها أكاديمية السلام الدولية ومنظمة الوحدة الأفريقية. إن هذا النهج الجديد لتسوية الصراعات يشكل ابتكارا جديرا بالثناء يؤدي إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع الذي يعتبر المرحلة الحرجة بصورة خاصة في تحقيق تقدم في إعادة وحفظ السلام. والواقع أنه، بدون تعزيز السلام، ستبقى الجهود المبذولة لتحقيق تسويات دائمة للصراعات سطحية وهاشة وغير ثابتة، نظرا لعدم معالجة أسباب الصراعات وجذورها.

وفي تقرير الأمين العام الصادر في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ عن حالات الصراع في أفريقيا عرّف بناء السلام بعد انتهاء الصراع بأنه:

"الإجراءات المتخذة في نهاية النزاع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة العسكرية" (S/1998/318، الفقرة ٦٣)

ويجب أن تكون هذه الإجراءات تدابير متكاملة ومتسقة تستهدف القضاء على الأسباب الجذرية للعنف، أيا كان طابعها. ولذا يجب اعتبار تعزيز السلام بعد انتهاء الصراع بمثابة استراتيجية طويلة الأجل. وبناء على ذلك، فإننا نرحب بالتدابير الشاملة المتخذة في إطار تسوية الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث وضعت بعثة الأمم المتحدة عددا من التدابير التي تراعي الأولويات الأساسية على الصعيد السياسي والأمن الاقتصادي. وعلى وجه الخصوص، قامت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى مع شركاء آخرين باقتراح تدابير معينة لإعادة تأهيل الساحة السياسية وقوات الأمن والاقتصاد، وأوصت باتخاذ هذه التدابير.

غير أنه علينا هنا أيضا أن نشير إلى دور هيئات الأمم المتحدة، كل في مجال اختصاصه، وأن ننظر في هذا الدور. فبينما يضطلع مجلس الأمن، بموجب الميثاق، بولاية صون السلم والأمن الدوليين، نجد أن المهام التي تنطوي على تدابير متصلة ببناء السلام في مجالات مثل حقوق الإنسان أو اللاجئين أو التنمية تقع في نطاق اختصاص هيئات أخرى للأمم المتحدة. ولذلك، فمن المستصوب أن تجرى عمليات حفظ السلام وبناء السلام ضمن إطار دقيق من التوافق والتنسيق، بالاتفاق مع البلد المعني، ومع احترام سيادة ذلك البلد واستقلاله السياسي ووحدته الإقليمية بكل دقة.

وخلال الاجتماعات الأولى القليلة التي عقدها الفريق العامل المخصص المنشأ عملا بالقرار ١١٧٠ (١٩٩٨)، لم يتمكن الفريق من تحقيق توافق في الآراء على إدراج بناء السلم بعد انتهاء الصراع في قائمته التي تتضمن المواضيع ذات الأولوية لمناقشتها. واعتبر بعض الوفود أن المسألة معقدة ولا تقع ضمن نطاق سلطة مجلس الأمن. وثمة وفود أخرى تقول ارتكازا على ما اكتسبته من خبرة - ولا سيما في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى - إن للمجلس دورا يضطلع به في بناء السلم بعد انتهاء الصراع.

ووفد بلادي، إذ يؤكد على حدود سلطة كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، يعتقد أن حسن الانسجام والتنسيق السليم يمكنهما إعطاء المجلس دور المستشار في بناء السلم بعد انتهاء النزاع.

**السيد أموريم** (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلادي أن يشكركم، سيدي الرئيس، مثلما فعل الآخرون، على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع هام جدا.

الواقع أنه فيما كنت أفكر في عنوان بند جدول الأعمال ذاته المعروض للمناقشة، اعتقدت أن ثمة شيئا ناقصا، عنيت لفظة "الدوليين". فعنوان بند جدول الأعمال هذا يتكلم عن صون السلم والأمن وبناء السلم بعد انتهاء الصراع. واعتقدت أن حذف اللفظة لم يكن خطيرا جدا، فبإمكانها في الواقع أن تكون مفهومة ضمنا - مثلما، على سبيل المثال، تتكلم بعض العناوين والمواد والفصول في الميثاق عن تهديد السلم وانتهاك السلم وما الى ذلك. ولكن طبعا عندما كُتب الميثاق كانت لفظة "دولي" مفهومة ضمنا وفي مواد أخرى - مثل المادة ٣٣ التي تُعنى بحفظ السلم، وهو الموضوع الذي نتناوله اليوم - فإن لفظة "دولي" تبدو واضحة جدا. ولكن، مثلما قلت، ربما كانت المسألة مجرد حذف كلمة مفهومة ضمنا.

ومع ذلك، وبعدما استمعت الى بعض البيانات، أعتقد أنه قد حان الوقت في الواقع لننظر في التفاعل بين الصراعات الداخلية والدولية، لأن تلك المسألة هي في حد ذاتها مسألة هامة وليس من دون نتائج. فعلى سبيل المثال، استمعنا اليوم - مثلما استمعنا عدة مرات خارج هذه المناقشة - أننا نشهد حاليا أعدادا متزايدة من الصراعات الداخلية، وإن هذا هو طبيعة الصراعات التي يتعين أن نواجهها. حسنا، لا أعتقد أن هذا القول دقيق تماما. وبداية - وإذا رغبتم فباستطاعتنا أن نعود الى الثورة الفرنسية أو حتى الى أبعد من ذلك - فإن العديد من الصراعات التي حدثت في الماضي كانت صراعات ذات طابع داخلي أصبحت بطريقة أو بأخرى صراعات دولية. فلا جديد إذن بشأن ذلك - وأقله لا جديد على الإطلاق.

من جهة أخرى، إن العديد من الصراعات التي ما زلنا نتصدى لها اليوم هي بوضوح صراعات دولية، كمسألة الشرق الأوسط الهامة جدا. بيد أن بعض الصراعات الأخرى التي نزعم أن نتصدى لها بوصفها صراعات داخلية هي في الواقع نتيجة صراعات دولية. وهذه بوضوح تام هي الحالة في أنغولا، وهي مسألة نحاول أن نعالجها هنا في المجلس دون إحراز نجاح حقيقي كبير. وهذه في الواقع هي حالة صراع تأتي الى حد كبير نتيجة الحرب الباردة. والواقع أن وجود أحد الأطراف في ذلك الصراع والأنشطة التي يقوم بها مردهما بدرجة كبيرة الى الدور الذي اضطلع به في مرحلة معينة من الحرب الباردة.

لذلك أعتقد أن هذا التمييز الواضح، كأننا انتقلنا من فترة صراعات دولية الى فترة صراعات داخلية، هو موضوع ينبغي أن نكرس له قدرا كبيرا من الاهتمام، وربما ينبغي أن يكون موضوع مناقشة لنا في المستقبل. وهذا هام أيضا فيما يتعلق ببناء السلم؛ وإنني سأتناول ذلك بعد برهة. وإذا كنا نفكر في بناء السلام باعتباره أيضا نتيجة للجهود المبذولة من أجل احتواء الصراعات الداخلية أو حلها. عندئذ أعتقد أن مجلس الأمن قد يصبح مجلسا للوصاية منبعثا من جديد. وأعتقد أن هذه تجربة ينبغي أن يقاومها.

لذلك أعتقد، مثلما قال العديدون من زملائي بالفعل، إنه عندما نعالج جوانب أخرى لهذه الحالات - مثل الجانبين الاقتصادي والاجتماعي - ينبغي أن نولي اهتماما للسلطات المناسبة التي تتمتع بها أجهزة أخرى. وحتى لو كانت هذه البلدان بحاجة الى بعض المساعدة من حيث الحكم الصالح والاستقرار السياسي الداخلي، أعتقد أنه يجب أن نكون حذرين جدا حيال المدى الذي سنصله في أعمال مجلس الأمن.

أستميحكم عذرا على استطرادي الذي لم يكن في البيان الذي أعددته، لكنني أعتقد أنه أتى بدافع من المناقشة التي هي في الواقع مناقشة هامة جدا وبوسعها أن تحفز على إجراء مناقشات أخرى للمجلس في المستقبل.

إن فترات من الانقطاع مثلما شهد العالم منذ عام ١٩٨٩ يمكن أن تواجه الحكومات والمؤسسات بتحديات معقدة بصرة خاصة. ومع انتهاء وجود قطبين، تم الترحيب في جميع أنحاء العالم بإمكانية قيام تعاون محسن متعدد الأطراف تعزيزا للسلام. وقد اجتمع مجلس الأمن على مستوى القمة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ للاحتفال بوحدته التي تحققت من جديد، وأوكل الى الأمين العام مهمة تحديد استجابة الأمم المتحدة لنظام جديد بازغ ومبشر بالخير. ولقد وفرت "خطة للسلام"، وقد أورد ذكرهما السفير ديجاميه، معجما جديدا للمنظمة. وكان لهما تأثير لا شك فيه على التفكير داخل المنظمة وخارجها. واحتمالات تحقيق توافق آراء دولي جديد في التصدي للصراعات أفسحت المجال أمام إمكان إنشاء نظام عالمي يقوم على العدالة والديمقراطية، ويكون ميثاق الأمم المتحدة محوره. وبدا أن مجلس الأمن متجه الى

الاضطلاع بدور تاريخي في كفالة انتقالنا الى عالم أكثر أمانا.

ومع ذلك، وفيما نقترب من نهاية الألفية، يبدو أن المطلوب هو أن نفكر بعض الشيء تفكيرا عميقا إذا أردنا أن نستخلص جميع الدروس اللازمأة من فترة تكثف فيها نشاط مجلس الأمن. وفي نهاية عام شهد اندلاع أزمات جديدة وتدهورا في عدة صراعات قائمة في أفريقيا، لا يبدو ممكنا أن يواصل مجلس الأمن عمله لفترة طويلة دون أن يمعن النظر في أدائه. ومسألة ما إذا كنا بلغنا نقطة الدعوة الى عقد مؤتمر قمة جديد لمجلس الأمن أم لا هي مسألة مفتوحة ومسألة لا نريد بالتأكيد تناولها اليوم. ومع ذلك، ينبغي ألا ننتظر حصول انشقاق في توافق آراء المجلس لتصبح انشقاقات واسعة أو فجوات قبل إعادة تقييم مواطن قوتنا وضعفنا.

ووفقا لتعليق نشر في مجلة أسبوعية صدرت في الولايات المتحدة قبل بضعة أشهر "لم يبد العالم منذ الحرب الباردة مخيفا بهذا القدر". والكاتب المشهور في مجلة الشؤون الخارجية تقدم بملاحظة متشابهة مفادها أن فترة ما بعد الحرب الباردة انتهت، وانتهى معها الوهم بأن من شأن العالم بأسره أن يتجه الى ظروف تتصف بتزايد الثراء والاستقرار وتبدو فيها الحرب منافية للعقل.

وفي عالم يتسم بالتغير الدائم والمعقد في أحوال كثيرة، ثمة أمر أساسي يتمثل في الحفاظ على سلطة مجلس الأمن في صون السلم والأمن. فالأفكار والسياسات المبتكرة يتعين الحكم عليها عن طريق هذا الاختبار. ونحن لسنا ضد التغيير. وما زلنا من المؤيدين الأقوياء في المنظمة لإصلاح مجلس الأمن. ولكن في الوقت نفسه، ننظر بعدم الارتياح الى بعض المحاولات التي تبذل حاليا والتي يمكنها أن تقوض أسس الأمن الجماعي كما يعرفها الميثاق.

وأصبح لدى الأمم المتحدة مقدرة قيمة على التصدي للأزمات الدولية وتهديدات السلام. وفي زمن متحول مثل زماننا، فإن الحاجة الى وجود مؤسسات عالمية باتت أقوى من أي وقت مضى. والحكومات الوطنية، مهما كانت قوية بمفردها أو في سياق مجموعات مقيدة، لا يسعها أن تطمح على نحو مشروع الى الترويج لعالم أكثر سلاما بذاتها متجاهلة آراء المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. والتعددية الحقيقية على صعيد عالمي كانت وستظل أفضل نموذج للتعاون الدولي طوال السنوات المقبلة.

وخطط تعزيز سلطة مجلس الأمن ينبغي أن تتضمن بالضرورة استعراضا للخبرة المكتسبة مؤخرا في مجال حفظ السلام. والتحسينات على قدرة المنظمة في ميدان الانتشار السريع ينبغي إدخالها عن طريق مناقشات أكثر صراحة وشفافية. وقد تم بنجاح تجريب ما يسمى بالعمليات "النشطة" في ظروف محددة، كما هو الحال في سلافونيا الشرقية. إلا أن من المهم أن نذكر بأنه وإن كانت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية أنشئت بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، فإنها تحظى بموافقة الأطراف، وأنها، في هذا الخصوص، لم تنحرف عن نظرية حفظ السلام التي ظلت تتطور منذ أيام قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، التي لا تزال الأساس الوحيد المقبول لوزع حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة.

وكما يوضح التقرير المعنون "من الكلمات إلى الأفعال: تعزيز قدرات الإنفاذ التابعة للأمم المتحدة" الذي أعده ممثلون من مجموعة مختلفة من البلدان والخلفيات، يتزايد الانطباع بأن عيوب آليتنا الحالية لضمان الامتثال لقرارات مجلس الأمن بحاجة إلى معالجة جادة. وقوة العمل المعنية بالانتقال "من الكلمات إلى الأفعال"، التي ترأسها باقتدار اللورد كارينغتون، أكدت بعبارات قاطعة أسبقية مجلس الأمن باعتباره الهيئة الوحيدة ذات السلطة القانونية لإصدار ولاية إجراءات الإنفاذ. وبالمثل، فقد رأت أنه عند النظر في خيارات الإنفاذ، ينبغي اعتبار استخدام القوة العسكرية الملجأ الأخير. وبالإضافة إلى هذا، ذكرت أنه عندما يتصور استخدام القوة بشكل جاد، يكون من المفضل القيم بذلك عن طريق وسائل متعددة الأطراف. ونحن ننضم إلى هذه الآراء انضماما تاما.

إن كون الأمم المتحدة لم تستخدم، حتى اليوم، إمكانياتها الأصلية للإنفاذ العسكري قد يثير الأسف أو الرضا، تبعا لوجهة النظر. إلا أن هذا ينبغي ألا يشجع الدول الأعضاء من ناحية، على البحث عن حلول غير

تقليدية تحديا للميثاق، وألا يمنعنا من ناحية أخرى من النظر في الأمر في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة.

لقد توخى مؤسسو الأمم المتحدة مشاركة بين الهيئة العالمية والترتيبات والمنظمات الإقليمية. وكما يعرف الجميع فإن هذا وارد في الفصل الثامن من الميثاق. واقتسام العبء الإقليمي - العالمي من شأنه، من حيث المبدأ، أن يجعل الإنفاذ معقولا بقدر معقولية حفظ السلام. وفضلا عن ذلك، فإن المبادرات الإقليمية يمكن أن تكون فعالة بشكل خاص في جهود تحقيق الاستقرار في المراحل الوقائية أو مراحل ما بعد الصراعات.

إلا أن من المؤسف أن إجراءات عديدة يشك في مطابقتها للقواعد القائمة قد حدثت مؤخرا. وبدون الخوض في دوافع تلك السلوكيات، التي ربما كانت مشروعة في حد ذاتها أو تشاطرت أهدافها بلدان عديدة تبقى الحقيقة أن الانتهاكات الصريحة لأنظمة الجزاءات، أو التدخلات العسكرية أو مظاهر الاستعداد لاستخدام القوة العسكرية بواسطة عناصر مؤثرة إقليمية بدون سلطة محددة من مجلس الأمن تثير تساؤلات قانونية وسياسية أيضا. إن تدخلات الإنفاذ التي لا تقوم على أساس قانوني ستفتقر إلى السلطة الأدبية ولن تكون قادرة على الحصول على موافقة الرأي العام العالمي على المدى الطويل.

لقد ظللنا منذ بعض الوقت نشعر بالقلق إزاء عدم وجود آلية حكومية دولية مرضية للتعامل مع البلدان الخارجة من فترات صراع. وأكثر احتياجات تلك البلدان إلحاحا كثيرا ما تتجاوز الجوانب الأمنية وتتطلب بذل جهود في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو بناء المؤسسات. وهايتي مثال على ذلك، وربما ستكون جمهورية أفريقيا الوسطى قريبا مثالا آخر، واكتفي بالاستشهاد بهاتين الحالتين.

لقد اعترف الأمين العام بأهمية تعزيز أشكال جديدة من التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريره الأخير عن عمال المنظمة، وكما ذكر السفير لافروف فإن الأمين العام أشار إلى المادة ٦٥ من الميثاق باعتبارها توفر أساسا لتحقيق اتصال وتنسيق أفضل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقرار مجلس الأمن ١٢١٢ (١٩٩٨)، الذي صدر قبل أقل من شهر، هيأ المسرح، بطريقة محددة، لوضع الحالة في هايتي في إطار مختلف، بدعوة هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، وبخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي - وأود أن أشدد على هذا - للإسهام في وضع برنامج طويل الأجل لدعم ذلك البلد الكاريبي من أقل البلدان نموا. ويتوقف الأمر الآن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليقوم بهذه المهمة الصعبة.

إن العديد من الحالات التي وجدت طريقها إلى جدول أعمال مجلس الأمن تخص بلدانا نامية بالغة الفقر، كثيرا ما ينال كفاحها لعلاج الجراح التي خلفتها الصراعات اهتماما أقل من الاهتمام بمناظر العنف التي تعرضها وسائط الإعلام، وفيما يتعلق بكثير من تلك الحالات، اعترف بأن إعادة التأهيل الاقتصادي والتعمير - كما ذكر اليوم أيضا السفير جاغني ممثل غامبيا، من بين آخرين - يشكلان مهمتين كبريين تواجهان الحكومات والمجتمع المدني. ودون مساعدة دولية كبيرة - من النوع الذي لا يستطيع مجلس الأمن، سواء قانونيا أو ماديا، أن يقدمه، سيكون من غير الواقعي قبول فكرة أن الاستقرار والمصالحة من الممكن تحقيقهما.

إن مجلس الأمن، في ضوء تجربته الأخيرة، ينبغي له أن ينظر في العودة إلى نهج بسيط مباشر في اضطلاعه بمسؤولياته. ومن رأينا أن أعضاء المجلس ينبغي لهم أن يركزوا اهتمامهم على ثلاثة مجالات واسعة، هي، أولا، الدبلوماسية، أو ما قد يقال إنه يقع تحت عنوان "تسوية النزاعات بالوسائل السلمية" في الفصل السادس؛ وثانيا، وضع معايير لعمليات حفظ السلام؛ وثالثا، مسألة الإنفاذ. وفي السياق المحدد للإنفاذ، نود أن نبرز أهمية الحفاظ على الدرجة التي لا غنى عنها من المواءمة بين المبادرات الإقليمية ونظامنا العالمي للأمن الجماعي، بما يتمشى مع الميثاق. وفيما يتعلق بحالات ما بعد انتهاء الصراع هناك حاجة واضحة إلى وضع نهج تتيح ابتعادا تدريجيا لمجلس الأمن والاهتمام التدريجي من جانب جهات تداولية حكومية دولية أخرى تتمتع بالاختصاص القانوني والموضوعي الملائم.

في الختام نؤمن بأن مجلس الأمن لن يخطئ عندما يرجح الدبلوماسية باعتبارها الأداة المفضلة

للنهوض بالسلم؛ وعندما يحسن المعتقدات المذهبية والجوانب الأدائية لحفظ السلام؛ وعندما يسعى إلى الحفاظ على أحكام الميثاق وسائر صكوك القانون الدولي في جميع الأمور الواقعة ضمن اختصاصه، وفوق كل شيء فيما يخص الفصل السابع من الميثاق أو إجراء الإنفاذ.

**الرئيس**: أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

**السيد تورك** (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): موضوع مناقشة اليوم المفتوحة مختار بعناية ونود أن نعرب عن تقديرنا الخالص لكم، سيدي الرئيس، لهذا الاختيار. إن مجلس الأمن يشارك بشكل متزايد في مسائل بناء السلم بعد انتهاء الصراع. وفي بعض الحالات تنطوي هذه الأوضاع على تعاون مكثف مع المنظمات الإقليمية ومجموعات غير حكومية متنوعة.

الصلة بين بناء السلام بعد انتهاء الصراع وصيانة السلم والأمن الدوليين واضحة. إن السلم والأمن الدوليين لن يستتبا بدون تهيئة الظروف لدوام السلم بعد انتهاء أي صراع عسكري. والحالات التي تحف بها مخاطر تكرار نشوب الحرب ليست سلما. السلم أكثر من غياب الصراع العسكري الفعلي. إنه يتطلب الحد الأدنى اللازم من الاستقرار السياسي والأمن اللذين يمكن تحقيقهما عن طريق أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع. ونجاح تلك الأنشطة ليس مكفولا بصورة تلقائية بأي حال من الأحوال.

تكلم سفير البرازيل قبلي عن التفاعل بين الصراعات الدولية والداخلية. واسمحوا لي بأن أخطو خطوة أخرى في هذا الأمر بالإشارة إلى صراع خاص، وهو صراع داخلي، لكن آثاره دولية.

في الأيام الأخيرة تدهورت الحالة في أنغولا بسرعة إلى مرحلة أخرى من الصراع العسكري الواسع الانتشار. وهذا مؤسف جدا لأسباب عديدة. وأول هذه الأسباب هو، بوضوح، أن شعب أنغولا سيحرم من فوائد السلام فترة أخرى غير مؤكدة أو ربما فترة طويلة من الزمن. لكن مما يثير الإرباك بنفس القدر كون التدهور الحالي واقعا بعد فترة من التقدم نحو السلم وبعد أن بدأت فعلا بعض أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع.

أود أن أذكر بأنه عند بداية هذا العام، يوم ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، اتفقت حكومة أنغولا ويونيتا على جدول زمني نهائي لتنفيذ "بروتوكول لوساكا" مكون من عشر نقاط. واحتوى ذلك الجدول الزمني على خطوات لتسريح يونيتا، ونزع سلاح المدنيين، وتعزيز إدارة الحكومة على كامل أراضي البلد، وتدابير أخرى انتقالية نحو بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

إن أهداف هذا الجدول الزمني لم تتحقق ويرجع ذلك أساسا الى تغيير يونيتا لرأيها وللعقبات التي أقامتها بعد ذلك. ونتيجة لهذا حدث تدهور عام وتردت الحالة بنشوء صراع مسلح جديد يضاف الى الأزمة السائدة في ذلك الجزء من أفريقيا. هذا المثال يوضح كيف أن الفشل في الانتقال من مرحلة صون السلم الى مرحلة بناء السلم بعد انتهاء الصراع يمكن أن يقوض على نحو خطير السلم والأمن في منطقة أوسع.

لذلك لا يمكن التقليل من أهمية نجاح هذه الجهود وينبغي للأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها للمساعدة في عملية بناء السلم بعد انتهاء الصراع. لقد أوضحت تجربة السنوات الماضية أن هذه الجهود لا تقل صعوبة عن الجهود التي تستهدف احتواء الحرب، ووقفها. وحقيقة الأمر أن هذه الجهود صعبة على نحو مختلف في ضوء التعقيد المتأصل للمطالب في عملية الانتقال من الصراع المسلح الى السلم الدائم.

وبينما أتناول فكرة التعقيد هذه أود أن أذكر بأن تعقد المهام التي نحن بصددها، اعترف بها الأمين العام على نحو واف في تقريره البارز المعنون "خطة للسلام" لعام ١٩٩٢ (S/24111) وفي "ملحق لخطة للسلام" في ١٩٩٥ (S/1995/1). وهناك مجموعة أكثر تحديدا وأكثر حداثة من المقترحات التي قدمها الأمين العام ترد في تقريره المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" (S/1998/318) الذي عمم في وقت مبكر من هذا العام وناقشه مجلس الأمن بشكل مكثف في الأشهر الأخيرة.

وفي تقرير ١٩٩٢ أكد الأمين العام على أهمية المشاريع التعاونية التي تربط بين بلدين أو أكثر في مشروع ذي فائدة متبادلة ترمي الى تعزيز السلم وضمان التنمية. وأكد الأمين العام بصفة عامة على أنه:

"عند نشوب الصراع، فإن جهود صنع السلم وحفظ السلام المتعاضدة تدخل الحلبة. ومتى حققت هذه الجهود أهدافها، فإن العمل التعاوني المتواصل لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية الكامنة هو وحده الذي يمكنه أن يقيم السلم على أساس دائم". (S/24111، الفقرة ٥٧)

لقد أعربت سلوفينيا عن موافقتها على هذا النهج العام للأمين العام ووعدت بدعمه. والمسألة المطروحة على حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كانت ولا تزال: ما الذي يمكن أن تسهم به هذه الدول بشكل محدد في الطبيعة التعاونية الكامنة لجهود بناء السلم بعد انتهاء الصراع؟ وما هي المشروعات التي تتطلب إسهاما عمليا من حكومات المنطقة المعنية والمنطقة التي تجاوزها. وما هي المشروعات التي تتطلب دعما سياسيا مستمرا. وعندما تثار هذه الأسئلة تصبح مسائل بناء السلم بعد انتهاء الصراع أكثر تحديدا. ومن ثم اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات المحددة حول مجالين في بناء السلم بعد انتهاء الصراع.

إن أحد الأولويات الأساسية في أي عملية لبناء السلم بعد انتهاء الصراع تتصل بموضوع الألغام الذي يتضمن إزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام، وزيادة الوعي بالألغام.

وتنفيذ أحكام الصكوك الدولية فيما يتصل بإزالة الألغام وتدمير تلك الألغام ينبغي أن تكون له الأولوية الأولى. وهذا أمر ضروري ليس فقط للحيلولة دون معاودة الصراع ولكن أيضا للتقليل الى أدنى حد من الأراضي التي يحظر استعمالها بسبب انتشار الألغام والإسراع بعودة اللاجئين والأشخاص المشردين الى مناطقهم وديارهم. كذلك فإن إعادة تأهيل ضحايا الألغام شرط هام في عملية التطبيع بعد انتهاء الصراع وربما تكتسي أهمية أكبر في هذا الصدد الطريقة التي يمكن بها استرداد الكرامة الإنسانية والقدرة الإنتاجية لمن تضرروا على نحو أكثر خطورة. والوعي بمسألة الألغام أمر ضروري ينبغي خلقه ودعمه كجزء من الجهود الرامية الى تعبئة السكان للقيام بأنشطة ما بعد الصراع. ولا يمكن للسلم أن يستمر، أو للتنمية أن تزدهر في مناخ يمكن فيه لأي انفجار أن يجرح أي شخص في أي وقت. والنجاح في هذه المجالات الثلاثة المتصلة بالألغام من شأنه أن يعزز السلم والتنمية.

لهذه الأسباب، ينبغي النظر في العمل المتصل بالألغام في أقرب وقت ممكن في إطار عملية التسوية السلمية. وينبغي أن تحدد بعناية الأولويات القصيرة الأجل التي من شأنها أن تعزز العمل الطويل الأجل، المتصل بالألغام ومن الضروري أن يدمج العمل المتصل بالألغام في المفاوضات المتعلقة باتفاقات السلم وأن يبدأ هذا العمل في أسرع وقت ممكن. ومن الناحية المماثلة ينبغي أن تكون الاهتمامات الإنسانية جزءا من مهمة صون السلم. ومن الضروري أن يكون هناك تعاون وثيق بين صون السلم والأنشطة الإنسانية حتى يمكن أن يبدأ العمل المتصل بالألغام باعتباره أولوية فورية لبناء السلم بعد انتهاء الصراع.

وفي مراحل لاحقة قد يكون من الضروري أن يزداد عدد المشاركين في العمل المتصل بالألغام وأن تؤخذ بجدية المشاريع التعاونية لبناء السلم بعد انتهاء الصراع، وذلك كما طلبت "خطة للسلام"، وتدرك سلوفينيا هذه الاحتياجات في جميع حالات ما بعد انتهاء الصراع بما في ذلك الاحتياجات في كرواتيا، وفي البوسنة والهرسك. وتشارك بنشاط في العمل المتصل بالألغام وخاصة من خلال صندوقها الاستئماني الدولي لإزالة الألغام ومساعدة ضحايا الألغام في البوسنة والهرسك. لقد أصبحت إزالة الألغام ومساعدة ضحايا الألغام، والوعي بالألغام أجزاء في جهد طويل الأجل يرمي الى تحقيق الاستقرار وتعزيز السلم الدائم في حالة ما بعد انتهاء الصراع.

وثمة طائفة أخرى من الأولويات تتصل بالحاجة الى توطيد السلم من خلال تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان، ومصداقية العدالة تتطلب عادة معالجة الانتهاكات الماضية على نحو سليم وقد يتطلب هذا قبول العدالة الجزائية كمكون أساسي لبناء السلم. إن

العدالة قيمة في حد ذاتها، وهي بالإضافة الى ذلك شرط أساسي لدوام السلم.

لقد اكتسب المجتمع الدولي خبرة هامة في السعي وراء هذه المهام في السنوات الماضية والحالات المعنية تمتد من حالات في أمريكا الوسطى الى حالات في جنوب شرقي آسيا ومن أوروبا الى منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وفي وقت مبكر من هذا العام أجري تحليل منظم لبعض الممارسات الرئيسية في هذا الصدد وقدم في كتاب نشره معهد أسبن بعنوان "احترام حقوق الإنسان: من السلم الى العدالة". وأوضح ذلك الكتاب أنه بينما تختلف الحقائق في كل حالة على حدة، إلا أنه من الضروري في كل حالة أن نعطي معنى حقيقيا للسلم من خلال الجهود الرامية الى النهوض بحقوق الإنسان والى تناول انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي حدثت في الماضي القريب. والمحكمتان الجنائيتان الدوليتان لرواندا ويوغوسلافيا السابقة لهما أهمية بالغة في بناء سلم حقيقي ودائم. كما أن اللجان المختلفة لتقصي الحقائق التي أنشئت في السنوات الأخيرة لها أيضا نتائج مفيدة.

ثمة عمل هام بشكل خاص يتصل ببناء المؤسسات وتتسم بعمليات متعددة التي أذن بها مجلس الأمن مؤخرا. ولئن كانت معظم بعثات ما بعد انتهاء الصراع تبدأ بمراقبة حالة حقوق الإنسان إلا أن هذه المراقبة لا تكون كافية في كثير من الأحوال وينبغي أن تستكمل بالدعم الدولي لبناء المؤسسات. كذلك فإن المشاريع الخاصة بإصلاح أو إنشاء قوات شرطة وطنية أو محلية ينبغي أن تتضمن التدريب والتعليم في مجال حقوق الإنسان، والتأكيد على العلاقات بين الشرطة والمجتمع المحلي والتركيز على استدامة عمل الشرطة على المدى الطويل. والنظم القضائية تتطلب عادة إصلاحات، الهدف منها ضمان ملائمتها واتساقها مع المعايير الدولية المقبولة بصفة عامة، وأحد المهام الأساسية تتمثل في تناول مسألة الإفلات من العقاب وضمان اتساق قوانين العفو مع أحكام القانون الدولي.

إن تجربة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية عبر السنوات القليلة الماضية تؤكد صحة وجهات النظر المعرب عنها في منشور "خطة للسلام" الصادر في ١٩٩٢. وربما يكون أهم شيء فيها هو أنها تدلل على أن تعقد المهام يتطلب نهجا تعاونيا حقيقيا من جانب مجموعة من الوكالات والمنظمات الدولية، العالمية والإقليمية، الحكومية وغير الحكومية، كما يتطلب المشاركة النشطة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

تؤكد تجارب الماضي أيضا أن من الضروري أن تشارك جميع الأجهزة والوكالات المعنية بطريقة تعاونية. وقد أشار كثير من المتكلمين السابقين الى دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد، واتفق مع وجهات ظرهم. وأود أن أضيف نقطة تتصل بالجمعية العامة التي أرى أن لها دورا هاما أيضا. لقد أعيد تأكيد قيمة دور الجمعية العامة في توفير الإطار السياسي الواسع للجهود الدولية التي تستهدف توطيد السلم وبناء السلم بعد انتهاء الصراع، وذلك في الممارسة الراهنة. ونظر الجمعية العامة سنويا في الحالة في أمريكا الوسطى وفي البوسنة والهرسك مثال واضح على ذلك.

والمناقشة المفتوحة في مجلس الأمن اليوم، جزء من الخطة التعاونية الأوسع للجهود الدولية في حالات بناء السلم بعد انتهاء الصراع. ونأمل أن تساعد وجهات النظر التي يعرب عنها في هذه المناقشة في النهوض بفاعلية بناء السلم بعد انتهاء الصراع. وبالتالي في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس**: أشكر ممثل سلوفينيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

**السيدة أوديرا** (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ووفد بلادي أيضا يرحب بالقرار المتخذ بإجراء مناقشة بشأن هذا الموضوع الهام، وخاصة في ضوء أهميته بالنسبة لقارتنا، ونود أن نشكركم على هذا القرار سيدي الرئيس.

إن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن. والتوافق الدولي في الآراء حول الاستجابة المناسبة التي يرد بها مجلس الأمن على حالات الصراع آخذ في التبلور. وعلى امتداد زمن طويل في الماضي ظل التعريف المقبول بشكل واضح والتدبير الأكثر اتساما بالطابع

العملي المتوفر لمجلس الأمن في استجابته لحالة من حالات الصراع، هو نشر قوات حفظ السلام في حدود ما ينص عليه الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وكان ذلك إلى جانب تدابير وقائية من قبيل الجهود الدبلوماسية والمفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة وبعثات تقصي الحقائق.

وفي نهاية الحرب الباردة، اتضح على الفور لمجلس الأمن أن من العملي أن يتفق على تعريف منشط يشمل جهودا أخرى لا تقع كلية في حدود الفصل السادس من الميثاق. وهكذا اكتسب إنفاذ السلام الذي يستخدم الآن بشكل متزايد في إطار الفصل السابع من الميثاق، مزيدا من الأهمية بوصفه جانبا ضروريا ومنتظما من توافق الآراء الدولي.

واليوم، يوجد إدراك متنام بأن المجتمعات التي تخرج من حالات صراع، تصبح هي نفسها في حالات صراع، وأن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير محددة على المستويين الوطني والدولي للتصدي لتلك الحالات. والمطلوب هنا وضع وتنفيذ تدابير وبرامج خاصة معينة لمعالجة الأولويات الحيوية التي تنطوي عليها هذه الحالات. أما الهدف فهو تشجيع العملية الحساسة، عملية تغذية السلام، والأهم من ذلك الحيلولة دون عودة قوى الصراع. وثمة أنواع عديدة من الإجراءات الواجب اتخاذها عند انتهاء صراع ما، بغية توطيد السلام ومنع تجدد المواجهة المسلحة. وتتضمن هذه الإجراءات الجهود الهادفة إلى المصالحة الوطنية، وإرساء الوحدة الوطنية، والتبكير بإعادة اللاجئين إلى ديارهم وإعادة توطين المشردين على نحو آمن وسلس، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وغيرهم في مجتمع منتج؛ وإقامة مؤسسات تنظيمية تدار إدارة حسنة، وإنشاء نظام قانوني وقضائي منصف وموثوق به، وقوة شرطة مدنية.

وقد شاع اليوم تصنيف تلك البرامج والتدابير إلى فئات في إطار موضوع أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع، التي يمكن أن تشمل أيضا البرامج الاقتصادية. والأمين العام يشير، وعن حق، في تقريره المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها"، الذي قدمه إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل ١٩٩٨، إلى أنه:

"عندما يُفسد النزاع قدرة البلد على وضع وتنفيذ برنامج اقتصادي شامل، يجب النظر في تخفيف الشروط المالية القاسية التي تفرضها مؤسسات الإقراض الدولية." (S/1998/318، الفقرة ٦٧)

ويستطرد قائلا إن بعض الشروطيات قد تكون متناقضة مع عملية السلام، ويقترح وضع برامج تخدم السلام وتصمم خصيصا لتناسب كل حالة على حدة.

إن الطبيعة المتعددة التخصصات لعملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع تتطلب تنسيقا فعالا يراعي الأبعاد السياسية، بهدف وضع الإطار الاستراتيجي اللازم لمعالجة هذا الوضع الخاص. والعبر المستخلصة من تجارب الأمم المتحدة الأخيرة في حالات بناء السلم بعد انتهاء الصراع توضح الحاجة إلى أن ينشئ الأمين العام هيكل دعم لبناء السلام، يقوم بتنسيق هذه الأنشطة. وفي هذه الحالة يكون الشخص المثالي الذي يترأس مكتبا من هذا النوع هو الممثل السياسي للأمين العام، ويفضل أن يساعده المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومثل هذا الترتيب يجب أن يحظى بالدعم الكامل من مجلس الأمن. وقد قيل في مكان آخر أن هذا الدعم من جانب المجلس يخرج عن نطاق ولايته. ولكن وفد بلادي مقتنع بأن العكس هو الصحيح، فأنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع تدخل فعلا في نطاق اختصاص المجلس وولايته، تماما مثل الجهود الدبلوماسية والمفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة وبعثات تقصي الحقائق، لأن هدفها واحد ألا وهو منع الصراع. وينبغي لمجلس الأمن، إذن، أن يرتقي إلى مستوى المناسبة، وأن يدعم هذه الجهود قدر إمكانه، حتى يكفل نهاية ناجحة لمهامه في حالة معينة من حالات الصراع.

**الرئيس**: أشكر ممثلة كينيا على العبارات الطيبة التي وجهتها إلي.

**السيد كونيشي** (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لعقد هذه الجلسة بشأن موضوع بناء السلم بعد انتهاء الصراع، وهو

موضوع شدد الأمين العام على أهميته في تقريره (S/1998/318) عن أفريقيا.

ثمة اعتراف عام في كل أوساط المجتمع الدولي اليوم بأن السلام الدائم والتنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة. فلا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر. ويقتضي بلوغ هذين الهدفين الأخذ بنهج متماسك وشامل.

وهذا النهج ضروري بالذات في سياق بناء السلم بعد انتهاء الصراع. والواقع أنه، بالتحديد، في الحالة التي يتم فيها تسوية الصراع وتتداخل أدوار الجهات الفاعلة السياسية والإنسانية والإنمائية، يصبح من الحيوي التنسيق بين الجهود التي يضطلع بها كل منها. ومن ثم، تؤيد اليابان تماما النقطة التي أشار إليها الأمين العام بخصوص الحاجة إلى وضع إطار استراتيجي لأنشطة هذه الجهات أثناء هذه المرحلة.

واسمحوا لي أن أتناول الفئات الرئيسية الثلاث للأطراف الفاعلة التي تلزم مشاركتها أثناء مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وسأتناول الواحدة تلو الأخرى.

الفئة الأولى تشمل أولئك الذين يؤدون دورا سياسيا وأمنيا في البلد المعني. ومجلس الأمن يقينا يندرج في إطار هذه الفئة، سواء كانت أنشطته، أو لم تكن، في شكل عمليات حفظ السلام. أما الأطراف الملحوظة الأخرى في هذه الفئة، فهي المنظمات الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية.

والفئة الثانية من الأطراف الفاعلة التي تلعب دورا هاما في بناء السلام بعد انتهاء الصراع، تشمل الوكالات الإنسانية، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وتضم الفئة الثالثة الوكالات الإنمائية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

والوكالات الإنسانية والإنمائية، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام، أنجزت الكثير حتى الآن لتحسين التنسيق فيما بين الأطراف الفاعلة في كل الفئات الثلاث. فعلى سبيل المثال، درجت العادة الآن على إيفاد ممثلين من الوكالات الإنمائية في مرحلة مبكرة من أنشطة حفظ السلام. وفضلا عن ذلك يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية للجهود التي سيضطلع بها الممثلون الخاصون والمبعوثون الخاصون للأمين العام، وكذلك المنسقون المقيمون. ونعتقد أن من واجب مجلس الأمن أيضا أن يضطلع بهذه الجهود التنسيقية في إطار صلاحياته.

وفي مرحلة ما بعد الصراع، هناك طائفة من المهام السياسية والأمنية التي تتطلب دعم المجتمع الدولي. أولا، هناك تحدي المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، يتعين على المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، أن يرصدا تنفيذ اتفاق السلام، وأن يناشدا الأطراف المعنية بذل الجهود اللازمة في هذا المجال. والجهود الرامية إلى تهيئة بيئة يمكن فيها إجراء انتخابات حرة ونزيهة ضرورية أيضا. وقد تقوم الحاجة إلى إنشاء محكمة جنائية دولية. وهذه مسائل يجب معالجتها بنجاح من أجل إرساء الأساس للقيام بأنشطة فعالة في مجال المساعدة الإنسانية والإنمائية.

وقد يطلب من مجلس الأمن أيضا تقديم الدعم للوكالات الإنسانية في الحالات التي يسود فيها عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي أثناء مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وقد يتراوح هذا الدعم بين حماية عمليات المساعدة الإنسانية، والمساعدة في إعادة اللاجئين إلى أوطانهم وإعادة توظيف المشردين.

ويمكن لمجلس الأمن أيضا أن يساعد في جمع الأسلحة وفي الإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام، وبذا ييسر عودة كل قطاعات المجتمع إلى الحياة اليومية الطبيعية.

وأود أن أقترح أنه بغية تعزيز أساس التنسيق فيما بين مختلف الهيئات والوكالات في الميدان ينبغي أن يراعي مجلس الأمن كل دور من هذه الأدوار عند الاستجابة لأي صراع، ولا سيما حين يبت في ولاية أي عملية من عمليات حفظ السلام.

وكما ذكرت آنفا فإن أهمية الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لبناء السلام بعد انتهاء الصراع تأكدت في تقرير الأمين العام عن أفريقيا. فمن بين عدة

صراعات ناشبة في أفريقيا، أود أن أتطرق إلى الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأن الصراع في هذا البلد هو الذي يشكل الآن أكبر تهديد لأمن المنطقة ككل.

وفي هذه المرحلة أرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهدا لإفهام الأطراف المشاركة في مفاوضات وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن وقف الأعمال القتالية ليس إلا بداية لعملية سلام طويلة، وأنها ينبغي أن تأخذ في اعتبارها على النحو الواجب العناصر الأساسية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، لدى التفاوض على اتفاق لوقف إطلاق النار. ومن أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار ومن المستصوب للغاية أن تدرج خطة سياسية كجدول زمني لبلوغ اتفاق للسلام، فذلك تأكيد للالتزام بكفالة وصول الوكالات الإنسانية الدولية بحرية ودون عائق إلى المحتاجين، ومطالبته جميع الأطراف بالامتناع عن زرع ألغام أرضية أخرى وبتحديد مواقع الألغام الأرضية المزروعة من قبل. ولو حددت هذه العناصر بوضوح في اتفاق لوقف إطلاق النار ومن ثم راعتها جميع الأطراف المعنية فإن بيئة الأمن والاستقرار الاجتماعي تتعزز، وبذا تمهد الطريق لمزيد من سلاسة أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وأود أن أذكر المجلس بأن الجمعية العامة شددت في ٧ كانون الأول/ديسمبر، في قرارها بشأن تقرير الأمين العام عن أفريقيا، على أهمية تحسين التنسيق فيما بين سائر الأجهزة والوكالات في الأمم المتحدة في مجال المساعدة في بناء السلام والمصالحة والتعمير والتنمية بعد انتهاء الصراعات في أفريقيا. وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتابع في العام المقبل التوصيات المقدمة في ذلك التقرير. وثمة حاجة واضحة إلى أن تولي هذه الهيئات الرئيسية الثلاث التابعة للأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، الاهتمام الواجب لإجراءات بعضها بعضا وللتنسيق فيما بينها. وترجو اليابان أن يتخذ مجلس الأمن من جانبه الخطوات اللازمة - كإنشاء قناة أو آلية لكفالة نقل وتبادل الآراء على نحو سليم مع الهيئات والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة - بحيث تصبح أفضل استعدادا للاستجابة في المستقبل لحالات ما بعد انتهاء الصراع التي يمكن أن تتطلب اتخاذ إجراءات.

**الرئيس**: أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

**السيد دالغرين** (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، يرحب وفدي أيضا ترحيبا حارا بمبادرتكم بفتح حوار في مجلس الأمن بشأن صون السلم والأمن وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويعكس عنوان بند جدول الأعمال المتعلق بهذه المناقشة بعضا من أهم التحديات التي تواجه المجلس والأمم المتحدة ككل في هذه الأيام.

ونعرف أن انتهاء الحرب ليس مثل السلام الدائم. ونعرف أن وقف إطلاق النار نادرا ما ينهي الصراع، ولكن يرجى أن يكون بداية السلام. ونعرف من حالات كثيرة جدا صعوبة إحلال سلام يحافظ عليه ولكنه لا يبنى بالفعل. ونعرف أن إيجاد الحلول الدائمة للصراعات المعقدة يتطلب التعاون بين المنظمات والدول عبر الحدود المؤسسية.

ومن الضروري أن يوجد منظور طويل الأجل وشامل لحل الصراعات وتعزيز السلام. ويتجلى هذا المنظور في تقرير الأمين العام المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها". وواضح أن بناء السلام الدائم سوف يتطلب حلولا تشمل التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان ودرء الصراعات وحلها وحفظ السلام والمساعدة الإنسانية. وهذه العناصر جميعها ضرورية لمنع الحرب وكفالة أمن الإنسان، وهي تتصل كلها اتصالا مباشرا بمسؤولية مجلس الأمن بموجب الميثاق.

فمجلس الأمن يؤدي دورا حاسما في جهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة. ونحن نرحب بإيلاء تلك الأهمية لإنشاء هياكل بناء السلام بعد انتهاء الصراعات كوسيلة لمساعدة البلدان على الخروج من الصراع. فمكتب الأمم المتحدة في ليبريا، على سبيل المثال، وقد زرته في الأسبوع الماضي، هو أحدث مثل على وجود بناء السلام هذا؛ ونرجو أن ينظر الأمين العام في تدبير وجود للأمم المتحدة بعد انتهاء الصراع في الحالات الأخرى أيضا.

ومن الواضح أن على مجلس الأمن مسؤولية كفالة أن تتبع جهوده لمنع الصراعات وتعزيز السلام بتدابير

ترمي إلى منع عودة ظهور الصراع وإلى تعزيز السلام والاستقرار والمصالحة. وينبغي بقدر الإمكان أن تؤخذ هذه الأهداف الطويلة الأجل في الاعتبار في مرحلة مبكرة من مناقشات المجلس بشأن أي أزمة أو صراع بعينه. وعلى المجلس أيضا مسؤولية كفالة السلاسة الممكنة في التحول إلى مرحلة ما بعد انتهاء الصراع سواء انطوى ذلك على اتخاذ قرارات بتغيير وجود الأمم المتحدة في الميدان أو إنهاء عملية حدد المجلس ولايتها.

ودور الأمم المتحدة في عملية السلام في غواتيمالا مثل خاص واضح على عمل بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وهو جهد شمل مجلس الأمن والجمعية العامة فضلا عن وكالات الأمم المتحدة. وهو مثل أيضا على قيمة دمج منظور بناء السلام في اتفاقات السلام ذاتها.

ويجب أن تتضمن ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أيضا العناصر اللازمة للمساعدة على تأمين سلام دائم. وتؤدي العمليات المتعددة الوجوه دورا متزايد الأهمية يدل عليه نجاح جهود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونحن نتفق تماما مع الأمين العام على أن عناصر بناء السلام ينبغي أن تدمج بوضوح وجلاء في تفويضات عمليات حفظ السلام. ونشجع على أن يتابع الأمين العام هذا النهج عند تقديمه التوصيات إلى المجلس بشأن أي عمليات جديدة لحفظ السلام. ونرجو أن ينظر بعين الاعتبار إلى هذا النهج المتكامل عند التخطيط لأي عملية محتملة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فذلك صراع لا يشك في أن الحل الدائم له يتطلب بذل جهود شاملة طويلة الأجل من قبل المجتمع الدولي.

وحتى عندما لا تدرج عناصر بناء السلام بعد انتهاء الصراع ضمن الولاية الأصلية لعملية لحفظ السلام ينبغي أن تدرج التوصيات المتعلقة بالفترة الانتقالية ومرحلة ما بعد انتهاء الصراع في قرار الانهاء التام للعملية ويمكن بطبيعة الحال أن تضاف العناصر المتعددة المهام الرامية إلى كفالة السلام والأمن المستدامين، أثناء تنفيذ العملية، وليكن ذلك مثلا حين تمديدات الولاية.

ويمكن أن تتضمن جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع تسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وكثيرا ما تدعو الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للتصدي لمحنة الأطفال الجنود. ومن العناصر الهامة الأخرى في بناء السلام تحويل الحركات المسلحة إلى أحزاب مدنية وتوفير الدعم لإعادة هيكلة الشرطة والقوات المسلحة. كذلك تتبين من التجربة أهمية تعزيز النظام القضائي وإزالة الألغام والمصالحة وتدابير بناء الثقة، فضلا عن الدعم الدولي للانتخابات.

ونحن نولي أهمية خاصة للجهود المبذولة في معالجة قضايا اللاجئين وغيرهم من المشردين في مرحلة ما بعد الصراع. فتركيز هذه الفئات في مستوطنات مؤقتة له آثار واضحة على استقرار البلد المضيف أو المنطقة المضيفة، وعملية إعادة توطيد وعودة اللاجئين والمشردين ليست دائما بالعملية السهلة.

ولقد بدأت حديثي بالكلام عن التحديات. فلربما كان من أصعبها تحدي كفالة التماسك والتنسيق وإقامة الحوار بين هيئات منظومة الأمم المتحدة وسائر النشطين في جهود ما بعد الصراع. ونحن نرحب بشدة باستمرار تطوير الإطار الاستراتيجي داخل الأمم المتحدة. ونؤيد بحزم فكرة وضع الإطار الاستراتيجي كأداة لتمكين الأمم المتحدة من الاستجابة لحالات الأزمات بطريقة شاملة ومتماسكة وفعالة.

وتتضح من منظور مجلس الأمن أهمية عدم وجود فراغ في الانتقال بين العمليات التي يمنح المجلس ولاية بشأنها وسائر جهود بناء السلام. وعلى سبيل المثال، يمكننا أن نتنبأ بالحالات التي يستفيد فيها أعضاء المجلس والأطراف المساهمة بقوات، من الاجتماع مع الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز لغرض محدد هو مناقشة الانتقال من نوع إلى نوع آخر من وجود الأمم المتحدة.

ونرى أن علينا مسؤولية ألا ننهي أي عملية ما لم تتوافر لنا رؤية واضحة للطريق أمامنا، وما لم نعرف أن ما استثمر في إحلال السلام ستجري متابعته وسيحافظ عليه.

والمناقشة العامة اليوم دليل في حد ذاتها على أهمية بناء السلام بعد انتهاء الصراع، في عمل مجلس الأمن. وأرجو أن يكون من الممكن متابعة مناقشة اليوم، في القرارات المتعلقة بصراعات معينة معروضة على المجلس وباعتبارها قضية موضوعية ذات أهمية رئيسية. وسيكون وفدي بالتأكيد مستعدا للعمل مع أعضاء المجلس الآخرين بشأن هذه المتابعة الرسمية.

**الرئيس**: أشكر ممثل السويد على بيانه وعلى كلمات الإطراء الرقيقة التي وجهها إليّ. وأعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة.

**السير جيريمي غرينستوك** (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني بالغ السرور، سيدي، أن أراكم تترأسون أعمال المجلس لهذا الشهر، وأشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة.

وهذه المناقشة المتعلقة بصون السلم والأمن وبناء السلم بعد انتهاء الصراع تمثل فرصة هامة لتحسين الطريقة التي نستجيب بها في أداء واجبنا نحو تعزيز الأمن البشري. وهو ما أسماه الأمين العام في تقريره عن أفريقيا بأنه: "رسالة الأمم المتحدة الأساسية". (S/1998/318، الفقرة ٢)

وإن مهمة بهذه الضخامة تتجاوز بكثير مجرد مسؤوليات مجلس الأمن المحددة في الميثاق. فدور المجلس في حسم الصراعات لا يمكن أن يكون فعالا إلا اذا كان جزءا من جهود أوسع تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ونحن نفتقر إلى الأساليب المنسقة لتحديد الأزمات والاستجابة لها، وعلينا أن نحاول تطوير أساليب أكثر تنسيقا بحيث تكمل أعمال المجلس وتتكامل مع عمل وكالات بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

ويتلقى مجلس الأمن الآن بصورة دورية تقارير من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مشاوراتنا غير الرسمية. وهذه خطوة كبيرة إلى الأمام. ودللت تقارير السيد فييرو دي ميللو وموظفيه على أهمية الدور التنسيقي الذي أناطه به الأمين العام. وتقارير السيدة أوغاتا أثناء رئاسة الولايات المتحدة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر كانت خطوة ينبغي الانطلاق منها، مثلا ترتيب عقد لقاءات مماثلة مع رؤساء الوكالات والصناديق والبرامج الأخرى. ويتعين علينا أن نستنبط أساليب للتعاون مع المنظمات الأخرى المهتمة. فعلى سبيل المثال، إن الافتقار إلى وجود آلية متسقة للتشاور بين المجلس ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن مسائل تؤثر على السلام والأمن في أفريقيا مسألة تحتاج إلى المعالجة عاجلا لا آجلا.

واذا أريد لجهودنا من أجل بناء السلم أن تقوم على أسس راسخة، يتعين علينا أن نراعي دور المؤسسات المالية الدولية وبعض المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي في بناء السلم بعد انتهاء الصراع. وفي وقت لاحق من هذا اليوم سيدلي رئيس الاتحاد الأوروبي ببيان يلقى التأييد التام من جانب المملكة المتحدة. والجزء الأكبر من التمويل العالمي لبناء السلم موجود في واشنطن وبروكسل. ويتعين على المجلس أن يستنبط طرقا تكفل التكامل بين أهدافه السياسية وصفقات الانتعاش المالي التي تضعها هذه المؤسسات.

وتعتقد المملكة المتحدة أن التنسيق يجب أن يبدأ في الميدان اذا أريد له أن يكون فعالا. وأن تطوير إطار استراتيجي لإجراءات الأمم المتحدة ينطوي على إمكانية تحقيق نتائج أفضل في مجال بناء السلم. ونحن نتابع باهتمام تطبيق ذلك في أفغانستان. ولقد آن الأوان الآن للنظر في اختبار هذا النموذج في حالات أخرى. وينبغي لنا، حيثما أمكن أن نسعى إلى تحسين تطبيق هذا المفهوم. وتدلل أفغانستان على ضرورة إخضاع جميع جهود الأمم المتحدة في الميدان - السياسية والإنسانية والإنمائية - لسلطة شخصية واحدة مرموقة. وينبغي لهذه الشخصية أن تتمتع بالوزن السياسي لتكفل تحول التنسيق من نظرية إلى ممارسة فعالة معتادة.

وبناء السلم لا يبدأ حيث يتوقف حفظ السلم. ولن يتحقق حفظ السلم على الوجه الأكمل إلا اذا أدمج بناء السلم بعد انتهاء الصراع. ولدى بناء التقويضات الخاصة بعملياتنا، يجب ألا تغيب عن أنظارنا كفالة عدم استئناف الحرب عند انسحاب قوات صون

السلم. وهذا يعني أنه يجب أن تكفل العمليات تطوير القانون والنظام المحليين، وإعادة تشكيل القوات المسلحة على أساس دستوري وإنعاش النشاط الاقتصادي من خلال وضع برامج للهياكل الأساسية قائمة على التخطيط المناسب. وإن عناصر الشرطة المدنية، وبرامج إزالة الألغام وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم غالبا ما تشكل عناصر أساسية لعمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد في المستقبل. وعدا ذلك، فإن بناء السلم يعني تعزيز المجتمع المدني، وبناء المؤسسات الديمقراطية المحلية وكفالة حماية حقوق النساء والرجال والأطفال، وخصوصا من خلال إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب التي غالبا ما تحيط بالانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان. ويتعين علينا أيضا أن نكفل توفر الظروف التي تسمح باستئناف عملية التنمية. والعديد من هذه الأنشطة ستستمر بعد مغادرة قوات حفظ السلام، وعلينا أن نفكر من خلال الآليات التي تكفل وتمول هذه المرحلة الانتقالية. وأن بناء السلم عملية طويلة تمتد لعدة سنوات بعد انسحاب عملية حفظ السلام. وهذا يعني أننا يجب أن نكون على استعداد لدعمها على المدى الطويل اذا أريد للسلام أن يكون مستداما.

والواقع أن الجوانب الأوسع نطاق من عمليات صون السلم قد بدأت تضطلع بها فعلا البعثات التي لم تعد تنطوي على عنصر تقليدي لصون السلم. فبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا كلها أمثلة ثلاثة مختلفة على هذا التطور الذي يلقى الترحيب في نوع العمليات التي يمكن أن تضطلع بها الأمم المتحدة. وعلينا أن ننظر بتأن إلى الترتيبات المتعلقة بالميزانية. ولا بد لهذه العمليات أن تمول بطريقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها. وينبغي توفير مخصصات مناسبة لها في الميزانية العادية لكل فترة سنتين.

وتقرير الأمين العام عن أفريقيا (S/1998/318) الذي قدمه هذا العام أعطانا مجموعة مفيدة من الأفكار عن منع الصراع وبناء السلم. وتناولنا في المجلس تلك الجوانب من التقرير التي تقع ضمن نطاق صلاحياتنا الخالصة. ومع أن المملكة المتحدة تعترف بأن عددا من توصيات الأمين العام، ولا سيما تلك المتعلقة ببناء السلم بعد انتهاء الصراع، تدور بشكل واسع حول مسؤوليات مجلس الأمن والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، فإننا نعتقد أنه ينبغي للمجلس ألا يتجاهل الآثار المترتبة عليها بالنسبة لعمله. ولذا فإن الفرصة لمناقشة بناء السلم بعد انتهاء الصراع بوصفها مسألة شاملة تلقى الترحيب. ولكن هذا لا يكفي. فبناء السلم لا قيمة له اذا عولج كموضوع أكاديمي بحت. ويجب علينا أن نطبق دروس هذه المناقشة والحكمة الأشمل الواردة في تقرير الأمين العام في معالجة حالات الصراع الحالية والمحتملة في أنحاء العالم. ويتعين علينا أن نواصل البحث عن آليات، مثل مناقشة اليوم، التي ستسمح لنا بالتوقف، لتقييم ما نقوم به وتبين ما اذا كان بمقدورنا أن نعمل بشكل أفضل. وهذا كله سيتطلب منا جميعا في المجلس بذل جهود مبتكرة وجهود تنبع من إرادتنا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم، السيد الرئيس، ولزملائي الآخرين في المجلس وللأمين العام، على دعم وفد بلدي الكامل لكم في الاضطلاع بهذه المهمة المشتركة.

**الرئيس**: أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للبحرين.

بما أنني المتحدث الأخير في قائمة الأعضاء في مجلس الأمن، أود أن أعبر عن سعادتي لسماع عدد لا بأس به من الأفكار الغنية المتعلقة بموضوعنا اليوم: بناء السلام بعد النزاع، مما يدل على الحاجة إلى عقد عدد آخر من هذا النوع من الاجتماعات لأنها تتيح الفرصة للأعضاء للتعبير عن آرائهم في مواضيع عامة تهم الأمم المتحدة خارج نطاق معالجتهم المتخصصة لأمور محددة توضع على جدول أعمال المجلس. كما تتيح الفرصة لأعضاء الأمم المتحدة غير الأعضاء في المجلس للتحدث في نفس المواضيع العامة ذات الاهتمام المشترك.

إن بناء السلام والمحافظة عليه بعد النزاع من المواضيع الهامة التي يجب أن يعالجها المجتمع الدولي، ومن الضروري اتخاذ الإجراءات الفعالة في نهاية النزاع لتعزيز السلام ومنع عودة المواجهة المسلحة،

وقد أظهرت التجربة بأن تعزيز السلام بعد انتهاء النزاع يحتاج إلى جهود مكثفة لمعالجة أسباب اندلاع ذلك النزاع.

إن بناء السلام والمحافظة عليه يتطلب إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية وإصلاح وتعزيز المؤسسات الحكومية، وتقوية عناصر المسؤولين عن الأمن لحماية الجبهة الوطنية، وإقامة برامج إعادة الإنعاش والاندماج، وتهيئة الفرص اللازمة لاستئناف التنمية.

إن الحاجة الماسة في حالات بناء السلام بعد انتهاء الصراع هي المحافظة على الأمن الداخلي وإعادة الثقة وتنشيط الأجهزة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. ولتحقيق ذلك فإن عامل الوقت له أهمية بالغة في بناء السلام من خلال ضرورة اتباع منهج متعدد الجوانب يشمل - وفي وقت واحد - جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا يجب أن تكون هناك فترة انتظار طويلة للشروع في ذلك، وإلا كان هناك خطر تجدد النزاع.

إن الإسراع في الانتقال إلى مرحلة بناء السلام بعد النزاع أمر حاسم، ويجب التفكير في إنشاء هياكل لدعم بناء السلام، ووضع دراسة وتقييم للحاجات الأساسية التي يحتاجها بناء السلام وطريقة تنفيذه، وأن تكون مقومات بناء السلام واضحة المعالم.

إن أولويات بناء السلام بعد النزاع تحتاج لوضع أسس قوية للتنمية، وللوصول لهذا الهدف فإنه ينبغي التأكيد على الحاجة إلى المصالحة والنهوض بالوحدة الوطنية، وتأمين إعادة اللاجئين والمشردين إلى أوطانهم وإعادة توطينهم بشكل آمن، وإعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع، وحشد الموارد الوطنية والدولية لدعم التعمير والبناء والانتعاش الاقتصادي، ويقتضي ذلك بذل جهود كبيرة ومتضافرة من قِبل الجميع.

إن عملية بناء السلام بعد انتهاء النزاع عملية متعددة الأبعاد وتحتاج إلى جهود كبيرة تتطلب تنسيقا فعالا من المجتمع الدولي. وإن دور الأمم المتحدة لدعم السلام وتنسيق الجهود مهم للغاية. وإن جهود الأمم المتحدة في ليبريا لمثال واضح في هذا المجال.

ومع إنشاء بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام أو بناء السلم أو لأغراض إنسانية تنشأ الحاجة إلى ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة، وقد زاد عدد الذين لقوا حتفهم زيادة غير مقبولة، وإن وجود الأمم المتحدة بعد أي نزاع يعنبر عنصرا من عناصر الطمأنينة والاستقرار ويساعد على منع تجدد الصراع.

إن التنمية تعتبر الهدف الرئيسي لجميع البلدان، وتعتبر التنمية جوهرية في تقليل النزاعات، وإن التنمية المستدامة من شأنها أن تعزز وتسرع من عملية بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

في الختام يؤكد وفد بلادي على أهمية أن تقوم أجهزة الأمم المتحدة في تنفيذ اختصاصاتها التي أناطها بها ميثاق الأمم المتحدة.

الآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

لا يزال على قائمتي عدد من المتكلمين. وبموافقة أعضاء مجلس الأمن، أعتزم تعليق الجلسة الآن واستئنافها الساعة الثالثة بعد الظهر.

علقت الجلسة الساعة ١١/٤٠.